الأمم المتحدة

A/76/PV.9

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٩

الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.

خطاب السيد فوري إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل توغو لتقديم خطاب رئيس جمهورية توغو.

السيد كباييدو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*) يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد فوري إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية توغو.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الأول وانظر A/76/332/Add.4).

خطاب السيد لويس رودولفو أبينادر كورونا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد لويس رودولفو أبينادر كورونا، رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطحب السيد لويس رودولفو أبينادر كورونا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لويس رودولفو أبينادر كورونا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أبينادر كورونا (*تكلم بالإسبانية*): بينما نقترب من الذكرى السنوية الثانية لبداية أسوأ كارثة منذ قرن تقريبا، لم تتمكن البشرية بعد من إنهاء هذا الفصل الرهيب من جائحة مرض فيروس كورونا. بيد أننا نأتي إلى هذا المحفل على أمل تجديد وتعزيز أواصر التعاون والتضامن كأمم شقيقة.

وفقا للمقرر ٥٧٣/٧٥ ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقررةِ المزمعِ عقدها في إطار الأسابيع الرفيعة المستوى التي ستنظَّم مستقبلا، ستستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بمرافق تتضمن البيانات مسجلة سلفا التي يقدمها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org

21-26097 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

ويواجه مجتمع الدول هذا تحديات هائلة لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا من خلال تجديد تعددية الأطراف. وفي الواقع، في مواجهة الأوبئة وحالة الطوارئ المناخية والثورة التكنولوجية والحاجة إلى صياغة نموذج جديد لدولة الرفاه، من الحيوي تعزيز الوحدة والتعاون بين جميع الأمم.

وتقع على عاتقنا مسؤولية تاريخية عن ترك العالم مكانا أفضل مما كان عليه عندما وجدناه، ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا أخذنا على محمل الجد التحول العالمي نحو نموذج إنتاج إيكولوجي ومستدام وشامل ومنصف جديد، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا يمكن تحقيق ذلك التغيير إلا من خلال جهد عالمي ومتعدد الأطراف يضمن سيادة القانون وحقوق الإنسان ورفاه جميع الشعوب، دون أن يترك أحد خلف الركب.

وعلى الرغم من السيناريو المؤسف الذي أحدثته الجائحة، فقد شجعت حكومتنا خطة تطعيم مجانية، يمكن أن نرى نجاحها في نتائج ملموسة وإحصاءات معبرة: ٥٧ في المائة من السكان المؤهلين تلقوا التطعيم الكامل، وحوالي ٧٠ في المائة تلقوا جرعة واحدة على الأقل، وأكثر من ١٠ في المائة تلقوا جرعة ثالثة، وبلغ معدل حالات الوفيات ١,١٤ في المائة – وهو من أدنى المعدلات في العالم.

وتمشيا مع رؤيتنا للمسؤولية المشتركة عن إيجاد سبيل لإنهاء الجائحة، ولأن لدينا مخزونا للقاحات مكننا من القيام بذلك، فقد تبرعنا، بروح التضامن، بحوالي ٨٢٠ ٠٠٠ جرعة لبلدان أخرى في منطقتنا، لأننا مقتنعون بأننا لن نكون آمنين إلا بعد تطعيمنا جميعا.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أننا بدأنا في الخروج من الجائحة، فإن ذلك لن يكون كافيا للتغلب على الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية. ومن أجل الحفاظ على السلام الاجتماعي، ينبغي إيجاد حل للديون الهائلة التي اضطرت البلدان المتوسطة الدخل لتحملها من أجل مواجهة الخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي أحدثته الجائحة. ولا توجد حاليا آلية للحصول على التمويل الميسر الذي سيمكننا من حل أزمة السيولة. وللتصدي لذلك التحدي، نضطر إلى البحث عن حلول مبتكرة ولكنها عاجلة أيضا.

وفي الآونة الأخيرة، قدم مجلس محافظي صندوق النقد الدولي مخصصات تعادل ٦٥٠ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة، بهدف تعزيز السيولة العالمية. وقد تلقت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي هذه الأموال وفقا لحصصها القطرية. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من تلك الموارد خُصصت للبلدان المتقدمة النمو – وهي البلدان الأقل احتياجا إليها على وجه التحديد.

ولحل هذه الحالة غير العادلة، ينبغي للبلدان الصناعية أن تكرس هذه الموارد لإنشاء آلية لتوجيه الحصص التي تتلقاها إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما يتيح لها الحصول على أموال ميسرة. وستؤدي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف دورا رئيسيا في هذه الآلية، بما يكفل وصول تلك الموارد إلى البلدان التي تحتاج إليها حقا. وسيكون لتلك المبادرة أثر إيجابي جدا على الأسواق المالية الدولية، لأنها ستجعل الديون أكثر استدامة وستعزز الثقة في اقتصاداتنا، مع تحسين تكلفة التمويل في الوقت ذاته.

والحكومة التي أتشرف برئاستها مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يضمن على أفضل وجه كرامة الشعب ورفاهه وسعادته وأنه لا يمكن أن يستدام إلا إذا تم تعميقه وتوسيعه. ولهذا السبب، أنا فخور بأننا دعونا جميع قطاعات الحياة الوطنية في بلدنا إلى حوار مفتوح ومتعدد الثقافات لتحقيق إصلاحات تسهم في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الاجتماعي والديمقراطي في الجمهورية الدومينيكية.

وفي هذا الصدد، فإن الجمهورية الدومينيكية تدافع بقوة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يعني تعزيز ضوابط السلطة التنفيذية وموازينها، مثل استقلالية القضاء، الذي تحظى جميع قراراته باحترام واسع النطاق. وتلتزم حكومتنا بضمان استقلالية مكتب المدعي العام وهيئات الرقابة الأخرى، فضلا عن إصلاح الشرطة الوطنية، بغية ضمان سيادة القانون وأمن المواطنين.

وفي السياق نفسه، فإن هدفنا الأساسي هو الدفاع عن القطاع العام، التراث المشترك للدومينيكيين. ويتطلب ذلك إدارة شفافة تماما، وهو أحد الإنجازات التي تبعث على الارتياح. وفي خضم الظروف الصعبة الراهنة، ما زال مواطنونا يطالبوننا بأن نعمل بشجاعة ضد الفساد، وما فتئنا نبدي اقتناعنا في هذا الصدد باتخاذنا لإجراءات واضحة ودقيقة وقوية.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، يسرني أن أشير إلى أنه حتى في خضم هذه الصعوبات، فإن بلدنا لديه ما يدعوه إلى التفاؤل. فمن المتوقع أن ننهي عام ٢٠٢١ بمعدل نمو اقتصادي بنسبة ١٠ في المائة وأن نحافظ على معدل نمو يزيد على ٥ في المائة في السنوات المقبلة.

وأود أن أقترح ثلاثة إجراءات نعتبرها عاجلة وضرورية لمنطقتنا وبلدنا.

أولا، الجمهورية الدومينيكية، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، هي أحد البلدان التي تنتج أقل انبعاثات غازات الدفيئة ولكنها تعاني أكثر من غيرها من آثار تغير المناخ. وقد حان الوقت لتشجيع تحول اقتصادي عالمي يتماشى مع مستويات التنمية ويضمن ألا تفرض المعايير المطلوبة أعباء مفرطة تؤدي إلى تكاليف إضافية تضر بالقدرة التنافسية وإنتاج السلع والخدمات. ومن العادل والضروري أيضا أن تدفع البلدان التي ولدت أكبر قدر من ثاني أكسيد الكربون تكاليف الاستثمارات الهائلة المطلوبة لاستعادة مواردنا الطبيعية المتأثرة بالاحترار العالمي.

ويتعلق الإجراء الثاني بأنه لا يمكن حل الأزمة المالية الحالية وزيادة مستويات المديونية الناجمة عن الجائحة بزيادة الضرائب في بلداننا نظرا للضغوط الاجتماعية المصاحبة واحتمال حدوث اضطرابات. ويجب أن نكون مبدعين، ونحن مقتنعون بأن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والثنائية يمكنها أن توفر تسهيلات ائتمانية من خلال آليات شفافة منسقة وغير تمييزية ويمكن الوصول إليها - ودون أن تترتب عن ذلك أي تكلفة على حكوماتها - لمساعدة البلدان التي تواجه صعوبات على استعادة استدامتها المالية بسرعة والوصول إلى الأسواق المالية الدولية بأسعار تفضيلية لا تتأثر بمؤشر المخاطر القطري.

أما الإجراء الثالث والأخير الموصى به فيتعلق بهايتي. لقد حذرنا مرارا وتكرارا من منذ تولينا السلطة من أن الحالة في هايتي ربما تتجاوز الحدود الوطنية وتؤدي إلى انعدام الأمن في المنطقة. ولهذا السبب يجب على المجتمع الدولي أن يولي على وجه السرعة وعلى نحو مستمر اهتماما بالأزمة الهايتية باعتبارها من أهم أولوياته التي تتطلب متابعة مستمرة. لقد أحطنا علما بأن بعض الحكومات قد اعتمدت مؤخرا تدابير لمعالجة آثار الأزمة الهايتية. لقد تعين على بلدنا أن يواجه عواقب تلك الحالة المأساوية لعدة سنوات كل يوم بمفرده تقريبا. ونحن مقتنعون بأنه لن يكون هناك أي إجراء انفرادي كاف للتغلب عليها.

ومن الضروري أن نقول بأقوى العبارات وأكثرها تأكيدا أنه يجب ألا يتخلى المجتمع الدولي عن شعب هايتي ولا يمكنه التخلي عنه في الوقت الذي تؤدي فيه مستويات انعدام الأمن الحالية إلى تدمير نفسه. وأود أن أقول هذا اليوم بكل الصدق الممكن ودون تذويق الخطابة الدبلوماسية. ونظرا للانقسام الحالي داخل القيادة الهايتية والوجود الخطير للعصابات الإجرامية التي تسيطر على جزء كبير من أراضي البلد لن يتمكن شعب هايتي من إحلال السلام في بلده ناهيك عن ضمان الظروف اللازمة لإرساء حد أدنى من النظام.

عليه، فإن أهم المسائل وأكثرها إلحاحا هي تحقيق الأمن في هايتي. ولا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية إلا بعد تحقيق ذلك. في وقت لاحق، ومع وجود حكومة جديدة كمحاور شرعي، سيتعين إعداد خطة شاملة حقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تتوفر لها كل الموارد المطلوبة فضلا عن دعم المجتمع الدولي وتضامنه، لأنه لم يعد من الممكن التفكير في التدابير الإنسانية وحدها.

وفي هذا التجمع الرسمي، أود أن أقول إن الجمهورية الدومينيكية ستواصل إظهار التضامن والتعاون اللذين يستحقهما شعب هايتي، ولكنني أؤكد مجددا أيضا أنه لا يوجد الآن ولن يكون هناك أبدا حل دومينيكاني لأزمة هايتي.

إن التحديات التي تواجه دولنا هائلة فيما يتعلق ببناء عالم تحت شعار المساواة ولكن يجب ألا نواجه هذه التحديات بمفردنا. عليه فإن

الوحدة والتعددية هما أفضل السبل للتقدم نحو تحقيق الهدف دون أن نسمح بتخلُّف أحد عن الركب. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه مع مرور كل يوم، سيستمر تنشيط وتعزيز قيادة الأمم المتحدة. وتؤكد الدولة الدومينيكية من جديد التزامها بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة - السلام والكرامة الإنسانية والعدالة والتقدم الاجتماعي والحرية. فلنمضِ بثبات نحو بناء دولة رفاهية متجددة وأكثر إنصافا ولا يمكننا أن نخذل شعوبنا ولا يمكننا أن نخطئ التاريخ.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس بلدي، الجمهورية الدومينيكية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لويس رودولفو أبينادر كورونا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أومارو سيسوكو إمبالو، رئيس جمهورية غينيا – بيساو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا - بيساو.

اصطحب السيد أومارو سيسوكو إمبالو، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أومارو سيسوكو إمبالو، رئيس جمهورية غينيا - بيساو وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إمبالو (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): أهنئ بحرارة وزير خارجية ملديف، السيد عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة، وأتمنى له كل النجاح.

إذ نواجه التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أصبح الموضوع الذي تم اختياره للمناقشة العامة لهذا العام أكثر أهمية. ولن نتمكن من بناء القدرة على الصمود للتغلب على الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية والاستجابة على نحو كاف ومستدام للتحديات الراهنة إلا بالأمل المتجدد.

وفي عالم يزداد عولمة أصبح وجود الأمم المتحدة ووكالاتها ذات أهمية قصوى. ولذلك من الملح تحسين كفاءة المنظمة واعتماد الإصلاحات اللازمة لجميع أجهزتها، بما فيها مجلس الأمن، بغية تنشيط منظومة الأمم المتحدة برمتها. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي نعمل بها على نحو أفضل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تعزيز التنمية البشرية من جميع جوانبها، ولا سيما المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان. ويجب أن ندعم أكثر الفئات ضعفا وأن نشجع إنشاء نظم رعاية صحية ملائمة فضلا عن كفالة حصول جميع البلدان على اللقاحات على نحو سريع وعلى قدم المساواة دون تمييز.

إن غينيا - بيساو التي واصلت تلقي الدعم من قبل المجتمع الدولي لسنوات عديدة، ولا سيما الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي، تركز اليوم على تحقيق أهدافها الوطنية بفعالية مثل بناء السلام على الصعيد المحلي وتوفير ظروف معيشية أفضل لسكانها لبعث الأمل المتجدد لمجتمع غينيا - بيساو.

في هذا السياق ونظرا لإنجاز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في أواخر العام الماضي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وجميع أصدقاء غينيا - بيساو وشركائها على دعمهم. وأود أن أؤكد أننا تحملنا مسؤوليات الدولة كاملة بفضل جهودنا الذاتية، وبالتالي ضمان تحقيق الاستقرار السياسي وحسن سير عمل مؤسسات البلد.

إن مشكلة تغير المناخ حقيقة لا يمكن دحضها ولها آثار أكبر وأكثر تواترا على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها غينيا – بيساو. وهو تحد مستمر لجميع الدول. ولذلك، وضع بلدي خططا للتكيف مع تغير المناخ من منظورين متوسط الأجل وطويل الأجل على حد سواء، ووسعنا نطاق مناطقنا الوطنية المحمية البرية والبحرية لتشمل أكثر من ٢٦ في المائة من الأراضي الوطنية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بالعمل مع شركائنا في التنمية والمجتمع الدولي بأسره من أجل البحث عن حلول مبتكرة وشاملة وقابلة للتطبيق للتحديات الحالية التي تفرضها جائحة كوفيد – ١٩. ونعتقد أننا سنتمكن معا من تحفيز شعوبنا، وإحياء أملها، وبناء عالم يسوده المزيد من الوئام والأخوة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا – بيساو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أومارو سيسوكو إمبالو، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي ليقدم خطاب رئيس جمهورية جيبوتي.

السيد دوالة (جيبوتي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، بمناسبة المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جيبوتي.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثاني وانظر A/76/332/Add.4).

خطاب السيد قاسم – جومارت توكاييف، رئيس جمهورية كازاخستان

الرئيس بالنيابة (***تكلم بالإسبانية***): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء كازاخستان ووزير خارجيتها لتقديم خطاب يلقيه رئيس جمهورية كازاخستان.

السيد تيلوبردي (كازاخستان) (***تكلم بالإنكليزية***): يشرفني أن أقدم بياناً مسجلاً سلفاً لفخامة السيد قاسم – جومارت توكاييف، رئيس جمهورية كازاخستان، بمناسبة المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

الرئيس بالنيابة (***تكلم بالإسبانية***): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كازاخستان.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثالث وانظر A/76/332/Add.4).

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

خطاب السيد بيدرو سانشيث بيريث – كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

اصطُحب السيد بيدرو سانشيث بيريث – كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد بيدرو سانشيث بيريث – كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سانشيث بيريث – كاستيخون (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): في يوم الأحد، ١٩ أيلول/سبتمبر، الساعة ١٥/١٢، ثار بركان في جزيرة لا بالما الإسبانية في جزر الكناري. ومنذ ذلك الحين، تتابع إسبانيا التطورات في الجزيرة. إن حكومة إسبانيا ملتزمة تجاه مواطنيها الذين رأوا الحمم البركانية تصل إلى ديارهم وأراضيهم الزراعية ومزارعهم وأراضيهم الخصبة، مما خلف لديهم ذكريات مؤثرة بشدة لا يمكن قياس أثرها أبدا.

لقد جئت مباشرة من جزيرة لا بالما إلى الجمعية العامة. وإنني معجب بكيف أن الطبيعة تُذكرنا مرة أخرى ليس بهشاشتنا فحسب،

ولكن أيضا بقوتنا. فبفضل العلم، تمكنا من التخطيط للاستجابة. وبفضل العمل الفعال والمنسق الذي قامت به أجهزة الطوارئ والعديد من المؤسسات، حافظنا على سلامة جميع مواطنينا. وعلى أية حال، نحن ملزمون بضمان عدم التخلي عن أحد في أعقاب هذه الكارثة الطبيعية.

خلال فترة العام ونصف العام الماضية، وحد العالم بأسره قواه لأسباب مماثلة – من ناحية، بسبب تعرضنا للإصابة بفيروس لا يحترم الحدود أو الأيديولوجيات أو الحالة الاجتماعية؛ ومن ناحية أخرى، بسبب روح الوحدة والثقة في العلم التي أدت بنا، من بين أمور أخرى، إلى تطوير لقاحات فعالة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في إطار زمني قصير بشكل مدهش.

والحقيقة هي أنه على الرغم من ظاهر الأمور، فقد عزز الفيروس أيضا أوجه عدم المساواة. فلا يوجد في أفقر المناطق البنية التحتية الصحية الضرورية لوقف انتشار المرض ولا الموارد اللازمة لإنشاء شبكة أمان اجتماعي لحماية المواطنين من الأزمة الاقتصادية. وقد علمتنا الجائحة أننا جميعا ضعفاء، ولكنها ذكرتنا أيضا بأن أوجه عدم مساواة لا تُحتمَل لا تزال قائمة في العالم وأنها تتفاقم بسبب أزمات عالمية مثل تلك الناجمة عن كوفيد-١٩.

واليوم، على سبيل المثال، فإن إسبانيا مفعمة بالأمل حيث نشرع في حقبة جديدة من الانتعاش والتحول بفضل حملة تطعيم ناجحة مكنتنا حتى الآن من تطعيم ٧٥ في المائة من سكاننا تطعيما كاملا. وتتناقض هذه الإحصائية بصورة صارخة مع الإحصاءات في البلدان التي تصل فيها نسبة الأشخاص المحميين من كوفيد-١٩ بالكاد إلى ١ في المائة من السكان. وهذا هو الحال بالنسبة لبلد نركز عليه جميعا اليوم – وأشير بالطبع إلى أفغانستان.

وكما تعلم الجمعية، فقد قمت في ٢١ آب/أغسطس، بصحبة رئيس المجلس الأوروبي ورئيسة المفوضية الأوروبية، بزيارة المجموعة الأولى من الأفغان الذين وصلوا إلى قاعدة توريخون الجوية، خارج مدريد مباشرة. ويمكنني أن أؤكد للأعضاء أنني سأتذكر دائما وجوه هؤلاء النساء والرجال والأطفال – ضحايا العصر الحاضر لاستراتيجيات ونزاعات جيوسياسية أسيرة للماضي. إنهم ضحايا للجهل والازدراء بين الأمم، وللإرهاب المرتبط بالتعصب والتطرف، ولغياب دولة قوية تدعم مجتمعا حرا، ولنموذج غير عادل وغير مستدام للتنمية، وأخيرا، لحالات الطوارئ المناخية والصحية التي نعاني منها حاليا.

بعبارة أخرى، إن هؤلاء الناس شهود أحياء على أكبر الشرور التي تهدد كوكبنا. ومما لا شك فيه أننا نستطيع أن نلاحظ الأشياء من بعيد وأن نعتبرها غريبة وبعيدة، ولكنني أعتقد أننا هنا لنفعل العكس تماما. إننا هنا لتقديم أجوبة مشتركة لاحتياجات وتحديات البشرية جمعاء.

ولهذا السبب جئت إلى هذه المنصة لأوجه نداء ثلاثيا. أولا، أدعو إلى دفاع الدول القوية التي تملك الموارد اللازمة لضمان ازدهار ورفاه مواطنيها وفقا لقيم العدالة والتقدم والمساواة. وهذا أمر حتمي لضمان انتعاش منصف يسد الفجوات الشاسعة لعدم المساواة.

ثانيا، أدعو إلى الدفاع عن الديمقراطية باعتبارها البديل الوحيد لأي ميول شمولية أو إقصائية أو استبدادية.

ثالثا، أدعو إلى الدفاع عن التعاون الدولي والتعددية باعتبارهما السبيل الوحيد لتوفير حلول مجدية للتحديات التي تواجه العالم اليوم.

هذه، في رأيي، هي المبادئ الثلاثة الشاملة التي يجب أن توجه خطواتنا في المرحلة الجديدة التي ندخلها، والتي تتمثل أهدافها العالمية الرئيسية في التطعيمات، والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، والتحول الإيكولوجي.

لقد بدأت مهنتي السياسية بدرس علمني إياه جدي ولم أنسه أبدا، وهذا أمر ذو أهمية خاصة في وقتنا الحالي. إن عدم المساواة لا يؤدي في نهاية المطاف إلا إلى الفقر، وما هو عادل للجميع يعود بالنفع على الجميع في نهاية المطاف.

ولا شيء يجسد هذا المبدأ أفضل من معضلة التطعيم التي تواجه العالم. إننا نشهد انقساما جديدا بين البلدان لا ينتج عنه شعور بالظلم فحسب، بل يشكل أيضا خطرا على الصحة العالمية. فلن يكون أحد منا بأمان حتى نكون جميعاً بأمان. وبناء على ذلك، يذكرنا العلم في

كل منعطف بأن صحتك هي صحتنا. وفي هذا الصدد، لن تتمكن أي جدران أو حدود من حماية البعض من معاناة الآخرين.

وهذا هو السبب في أنه يجب أن تكون أعمالنا الآن أخلاقية وذكية معاً. وأود أن أعلن هنا أن إسبانيا ستزيد تبرعها لبلدان ثالثة بمقدار ٧,٥ مليون جرعة لقاح. فبدلا من ٢٢,٥ مليون جرعة لقاح تعهدنا بها من قبل سنتبرع بـ ٣٠ مليون جرعة، وسنواصل زيادة هذا العدد قدر الإمكان.

كما أود التأكيد على خطورة الحالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة تمثل ٩ في المائة من سكان العالم ولكنها عانت من نحو ٣٠ في المائة من الوفيات الناجمة عن كوفيد-١٩. ولذلك سعت حكومة إسبانيا إلى إعطاء الأولوية لدعم تلك المنطقة.

ووفاءً بالالتزام الذي أعلنته إسبانيا في مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الذي عُقد في أندورا هذا العام، أرسلت بالفعل أكثر من ٧,٥ مليون جرعة لقاح، سواء من خلال مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي وعلى المستوى الثنائي معاً. ومن بين الجرعات المتبقية البالغ عددها ٢٢,٥ مليون جرعة التي ستتبرع بها إسبانيا في عام ٢٠٢١، التزمت حكومة إسبانيا بإرسال ٧,٥ مليون جرعة أخرى إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ففي هذه الأوقات العصيبة يجب على إسبانيا أن تقف إلى جانب دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تربطنا بها قواسم مشتركة كثيرة.

كما أننا نعتزم تخصيص ٧,٥ مليون جرعة لقاح لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبلدان الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أعلن أننا سنساهم بمبلغ مليوني يورو للمرفق الدولي لشراء الأدوية، وهو المسؤول عن ركيزة التشخيص الخاصة بمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، بالإضافة إلى ١٧٥ مليون يورو تعهدت بها إسبانيا من قبل لتطوير وإنتاج اللقاحات في ٢٠٢٠-٢٠٢١ ومساهمتنا في ركيزة التشخيص من خلال الصندوق العالمي. وبناء على ذلك، سنعمل مع البلدان التي تحتاج بشدة إلى بناء القدرات للتصدي لهذه الجائحة.

وأخيرا، أود أيضا أن أؤكد أن حقوق براءات الاختراع لا يمكن أبدا أن تشكل عقبة أمام التصدي لحالة الطوارئ الصحية العالمية غير المسبوقة هذه. ولذلك أكرر اقتراح حكومة إسبانيا بإنهاء الاختناقات في الإنتاج والتوزيع، بما في ذلك من خلال إمكانية الإعفاء المؤقت من براءات اختراع اللقاحات وإزالة العقبات في جميع مراحل سلسلة القيمة.

ولدي اعتقاد راسخ بأن الجائحة قد كشفت حقيقة أخرى بالغة الأهمية وبديهية - وهي أنه لم نتمكن من تفادي كارثة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة إلا من خلال التدابير والموارد الاستثنائية التي سخرتها جميع الحكومات في كل أنحاء العالم، وفقا لقدرات كل منها. وقد واجهت حكومة إسبانيا حالة الطوارئ هذه من وجهة النظر الواضحة جدا والخاصة بدولة الرفاه وتعددية الأطراف. لقد اتفقنا على تدابير تاريخية مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي ودعونا إلى انتعاش عادل يقوم على المبدأ الأساسي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

ويسرني كثيرا في هذا الصدد أن أرى حكومات أخرى كثيرة في العالم تسعى أيضا إلى إحداث تحول في النموذج العالمي بعيدا عن الأخطاء التي ارتُكبت في الأزمات الماضية. ولدى اعتقاد قوي بأن الوقت الآن قد حان لعكس اتجاه أوجه عدم المساواة وتقليص الخدمات العامة التي أضعفت مجتمعاتنا كثيرا في مواجهة الظهور غير المتوقع للجائحة. ولهذا السبب أكرر التأكيد على أنه لا توجد حلول وطنية بحتة. إذا أردنا أن ندافع عن المساواة بوصفها مفتاح التقدم في مجتمعاتنا يجب علينا أيضا أن نفعل ذلك في المجال الدولي باتباع نفس المبدأ المتمثل في إيجاد حلول مشتركة للمشاكل العالمية، كما ذكرت من قبل.

إننا نسعى في هذا الصدد إلى ضمان التعليم الشامل للجميع والمنصف والجيد ليس في بلدي إسبانيا فحسب، بل أيضا في بقية العالم. ولهذا السبب أعلنت إسبانيا مؤخرا عن مساهمة جديدة بمبلغ ٢٠ مليون يورو للشراكة العالمية من أجل التعليم. ومن خلال إصلاح نموذجنا الإنمائي لجعله أكثر استدامة، نحن نسعى جاهدين إلى مكافحة الفقر والاستبعاد بجميع أشكاله - وقبل كل شيء تلك المتصلة بفقر

الأطفال وعدم المساواة بين الجنسين – في إسبانيا وجميع أنحاء العالم. ولذلك نرحب بالاتفاق التاريخي المعني بفرض ضرائب دولية والذي تم التوصل إليه في بداية تموز/يوليه. ومن على هذه المنصة أدعو كل بلد إلى الانضمام إلى هذا الاتفاق وتنفيذه في أقرب وقت ممكن.

إننا نسعى إلى ضمان قدرة المؤسسات المالية الدولية على توفير الدعم المالي والتقني المطلوب من جانب العديد من الاقتصادات النامية والناشئة في الوقت الحالي. ولذلك فإننا نشيد بإنجازات هامة مثل مبادرة تعليق خدمة الديون، والإطار المشترك لمجموعة العشرين المتعلق بمعالجة الديون بعد انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، والتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة من جانب صندوق النقد الدولي.

وتعتقد إسبانيا أن الإطار المشترك يمكن أن يفيد أيضا البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه مشاكل سيولة ناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ – بالإضافة إلى إفادة البلدان المنخفضة الدخل الأكثر ضعفا. ونؤيد أيضا إنشاء أداة في إطار صندوق النقد الدولي تسمح بنقل حقوق السحب الخاصة من البلدان المتقدمة النمو إلى أضعف البلدان، بغض النظر عن مستوى دخلها، حتى تتمكن من تمويل الإصلاحات الضرورية التي تكفل انتعاشها المستدام وتسمح لها بمكافحة تغير المناخ والتكيف معه والتصدي للفقر وعدم المساواة. وفي هذا الصدد، فإن بلدي على استعداد للمساهمة بأقصى قدرة لديه في هذه الأداة بمجرد اعتمادها.

ويجب علينا الآن أن نضمن بكل الطرق أن يكون للمبادرات الجارية أكبر أثر ممكن في أقرب وقت ممكن. واسمحوا لي أن أكون واضحا بشأن هذه النقطة. تظل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دليلنا على الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعتقد أن الجائحة قد وجهت ضربة قاسية إلى التوقعات، ولكنها ساعدت أيضا على تعزيز الاقتناع، وعلى الأخص اقتناع حكومة إسبانيا، بأن تحقيق تلك الأهداف هو أكثر إلحاحا وضرورة من أي وقت مضى.

لقد ناقشت التغلب على هذه الجائحة وإدارة الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي – ولكن من الواضح أن حالة الطوارئ المناخية هي الأزمة الطاغية في عصرنا. لا وقت لإنكار ذلك. إنه واقع تشهد عليه كل يوم عواقبه الكارثية المتزايدة، مثل حرائق الغابات الضخمة، وحالات الجفاف المزمن، والفيضانات، والظواهر الجوية غير المسبوقة، والتي تقلل من مواردنا وتغير بشكل كبير طريقة حياتنا وتؤدي إلى خسائر لا رجعة فيها للتنوع البيولوجي. ومرة أخرى، هذه مشكلة مشتركة ذات أسباب مشتركة تتطلب تصديا مشتركا على أعلى مستوى من تعددية الأطراف.

وفي هذا الصدد، يمكنني القول إن إسبانيا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي بوصفه كتلة البلدان ذات أكثر المساهمات طموحا والمحددة على الصعيد الوطني، تقدم مثالا يُحتذى به. ومن التحديات الرئيسية التي سنواجهها في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في غلاسكو، زيادة الطموح فيما يتعلق بتمويل المناخ، ولا سيما في مجال التكيف. يجب أن نفي بالتزاماتنا بموجب اتفاق باريس وأن نزيد الالتزامات المستقبلية زيادة كبيرة. وسوف تسهم إسبانيا في تحقيق ذلك الهدف بتخصيص ٣٠ مليون يورو لصندوق التكيف في عام ٢٠٢٢ وستعمل على إنجاح هذا المؤتمر. فمن الواضح أن وقت العمل قد حان الآن. ولا يمكننا الانتظار.

كما حان الوقت للاتفاق على إطار عالمي جديد لحماية التنوع البيولوجي إلى ما هو أبعد من الأهداف المحددة في عام ٢٠٢٠. وأود في هذا الصدد التذكير بأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لبروتوكول مدريد، المعروف أيضا باسم بروتوكول حماية البيئة التابع لمعاهدة أنتاركتيكا، والذي كان خطوة رئيسية إلى الأمام في حماية البيئة والنظم الإيكولوجية المعتمدة على أنتاركتيكا.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، سيُعقد مؤتمر دولي في مدريد لتقييم الإنجازات التي تحققت خلال الثلاثين عاما الماضية والتفكير في التحديات التي تنتظرنا في المستقبل.

وقد جعلت إسبانيا من أزمة المناخ أولوية قصوى من أولويات العمل الحكومي – حيث سيُخصص للانتقال الإيكولوجي ٤٠ في المائة من الاستثمارات المتوقعة التي تمولها الصناديق الأوروبية

وخطتنا الوطنية للتعافي والتحول والقدرة على الصمود. ويتمثل هدفنا في الحصول على ٧٤ في المائة من الكهرباء التي نولدها و ٤٢ في المائة من إجمالي الطاقة التي نستهلكها من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد اعتمدنا مؤخرا قانونا طموحا في البرلمان الوطني الإسباني بشأن تغير المناخ والانتقال في مجال الطاقة.

والسبيل الوحيد لإحراز تقدم حاسم هو تصميم الدول وإرادتها. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أهمية وضع الناس في صميم قراراتنا لتجنب دينامية الرابحين والخاسرين. ويتطلب الانتقال الإيكولوجي إجراء تغييرات جذرية لها تأثير مباشر على الحياة اليومية للناس، ولا سيما أضعف الفئات، بما في ذلك التأثير على وظائفهم وعاداتهم الاستهلاكية.

ولذلك يجب علينا أيضا، بنفس الطريقة التي نقود بها مشروع التعافي العادل للتغلب على الأزمة الاقتصادية، أن نُلزم أنفسنا بانتقال عادل مراع للبيئة، ونحن مقتنعون بأن تلك أنجع طريقة لبلوغ مستويات جديدة من التقدم والرفاه. فعلى سبيل المثال، تتوقع خطة أسبانيا الوطنية المتكاملة للطاقة والمناخ أن توفر سياساتنا للانتقال المراعي للبيئة ما بين ٢٥٠ ٠٠٠ و ٣٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل سنويا. وأكرر إن ما هو عادل للجميع سيعود دائما بالنفع على الجميع.

وسيكون لاستجابتنا للأزمات الثلاث التي نواجهها – أي الجائحة والأزمة الاقتصادية وحالات الطوارئ المناخية – أثر حاسم على السيناريو السياسي الدولي في الأجلين القصير والمتوسط. وستحافظ إسبانيا على حضور نشط وستفي بالتزاماتها في ذلك السيناريو.

أولا، تربطنا علاقات وثيقة جدا بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا العام، ستحتفل قمتنا الإيبيرية – الأمريكية بالذكرى السنوية الثلاثين لتأسيسها على خلفية التحديات الكبرى التي تفرضها الجائحة ومأساة مئات الآلاف من المشردين داخليا، التي أجهدت نظم الدعم الاجتماعي في عدة بلدان في المنطقة إلى أقصى حد. وتدعو إسبانيا إلى اتباع نَهج شامل إزاء الحالة يعالج أسبابها وعواقبها على حد سواء. ونود أن نواصل الاضطلاع بدور الفاعل الرئيسي في تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لأننا مقتنعون بأن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار والرخاء المشترك على جانبي العلاقة.

ثانيا، نحن نتشارك المصير مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما البلدان الساحلية، وهو ما يجب أن يشمل أيضا تشاطر الفرص والرخاء والتكامل الإقليمي والإدماج الاجتماعي. ويتطلب ذلك كفالة تحقيق السلام والاستقرار وحل النزاعات القائمة.

ومن الضروري التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين بشأن الصحراء الغربية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتواصل إسبانيا دعم الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ونؤيد ما يبذله الأمين العام من جهود في ذلك الصدد.

وقد اتُخذت خطوات مهمة هذا العام بشأن مسألة أخرى تكتسي أهمية كبيرة لدى إسبانيا – وهي عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا. ويجب أن يستمر الليبيون أنفسهم في قيادة تلك العملية، التي تدعمها إسبانيا دعما كاملا. وينبغي إيلاء الأولوية للهدف المتمثل في إجراء الانتخابات في نهاية العام.

ثالثا، أود أن أُبرز سياسة إسبانيا الجديدة فيما يتعلق بأفريقيا – تلك القارة التي تمتلك إمكانات هائلة. ونود أن نرافق الأفارقة في سعيهم لتحقيق الرخاء والتقدم، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن تقدمهم مرتبط ارتباطا وثيقا بتقدمنا. وإسبانيا ملتزمة بالجهود الرامية إلى إعادة الأمن والسلام إلى شعوب منطقة الساحل. وأرى أن تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة ضروري للحفاظ على أمن مواطنينا على جانبي البحر الأبيض المتوسط.

رابعا، لا يمكننا أن ننسى النزاعات التي طال أمدها في العالم. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر مدريد للسلام، الذي جمع الدول العربية مع إسرائيل للمرة الأولى وأطلق مفاوضات السلام التي

أدت إلى اتفاقات أوسلو، أرى أنه من الضروري استئناف محادثات السلام وإحراز التقدم بشأن حل الدولتين.

وفيما يتعلق بأفغانستان، يجب أن نتعلم العمل معا في ظل السياق الجديد، وخاصة مع البلدان المجاورة، من أجل معالجة الأزمة الإنسانية ومنع المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولا يسعنا أن نتخلى عن حذرنا في مواجهة التهديد الإرهابي الحقيقي والقائم، الذي وجه بالفعل ضربة قوية في خضم عملية الإجلاء. ولا يمكن على الإطلاق السماح لأفغانستان بأن تصبح ملاذا للإرهابيين مرة أخرى.

وإسبانيا ملتزمة التزاما راسخا بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين. وننشر رجالنا ونساءنا، من المدنيين والعسكريين على حد سواء، في بعثات الأمم المتحدة في لبنان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا. ونعمل جنبا إلى جنب مع حلف شمال الأطلسي في العراق ودول بحر البلطيق والبحر الأبيض المتوسط. ونساهم بأكثر من ٢٥ في المائة من القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في الخارج، لا سيما في منطقة الساحل، في إطار التزامنا الواضح بزيادة الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي وتعزيز سياستنا المشتركة للأمن والدفاع.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وفي ضوء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، توصلت إسبانيا والمملكة المتحدة إلى تفاهم ثنائي بشأن جبل طارق. وينبغي أن يشكّل ذلك التفاهم أساسا للعلاقة المستقبلية لإقليم جبل طارق مع الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى أنه من المتوقع التوصل قريبا إلى اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق.

ويجب أن يحترم ذلك الاتفاق بالكامل تعاليم الأمم المتحدة بشأن إقليم جبل طارق، التي تؤيدها إسبانيا تماما. ويجب أن يحترم أيضا الموقف القانوني لبلدي فيما يتعلق بسيادته وولايته على الإقليم. وهدفنا باختصار هو العمل على إنشاء منطقة مزدهرة اجتماعيا واقتصاديا تشمل كامل منطقة جبل طارق وكامبو جبل طارق.

والدفاع عن النظام الدولي القائم على المؤسسات والقواعد أولوية استراتيجية لدى الحكومة الإسبانية. وقد أثبتنا ذلك قبل عام مع رئيس وزراء السويد، عندما أطلقنا مبادرة مع مجموعة من البلدان من مناطق مختلفة كانت على استعداد للاضطلاع بدور قيادي في دعم تعددية الأطراف وتعزيزها باستجابات ملموسة.

ومنذ ذلك الحين، ما فتئنا نعمل معا للوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ٧٥/١). ونقدر جهود الأمين العام في تقديم تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" ونحن ملتزمون بالعمل على تنفيذها.

وقد علمنا التاريخ أنه لا يمكن لأي بلد أن يحقق أي هدف مهم من خلال اتخاذ تدابير أحادية أو فردية أو بالانعزال عن العالم الذي يزداد عولمة ودولية. والتطرف هو عدو التعددية. فدعونا لا ننخدع بمن يحاولون إقناعنا، بدافع الأنانية والنزعة الفردية، بأن القضايا الجماعية التي توحدنا لا تستحق السعي. وفي ذلك السياق، الذي يستمر فيه توازن العالم المتعدد الأقطاب في التحول، أرى أنه يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتبوأ موقعه القيادي الشرعي بقوة وإصرار. ولهذا الأمر آثار ملموسة جدا، بدءا من الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية وتعزيز سياسته الأمنية والدفاعية.

وأود أن أؤكد بصفة خاصة التزامنا بتعزيز حلف شمال الأطلسي وقدرته على التكييف مع التحديات العالمية التي يواجهها اليوم وفي المستقبل. وستعمل إسبانيا بالتزام وتصميم للتأكد من أن يؤدي مؤتمر قمة منظمة معاهدة شمال الأطلسي المقبل، الذي سيُعقد في مدريد في عام ٢٠٢٢، إلى التوصل إلى مفهوم استراتيجي جديد من شأنه أن يوفر للمنظمة الأدوات والآليات اللازمة لمواجهة تحديات العقود المقبلة.

لقد بدأت كلمتي بالإشارة إلى مئات المواطنين الأفغان الذين وصلوا إلى مدريد في ٢١ آب/أغسطس، بفضل العمل المشترك مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ولا أعتبر ذلك انتصارا؛ بل أردت أن أبرزه للتذكير بجميع من لا يزال أعداء التقدم والتسامح يحاصرونهم أو يضطهدونهم أو يهددونهم ظلما في العالم.

وبالنظر إلى حجم المأساة، قد تبدو جهود الإجلاء التي نبذلها بالفعل إنجازا هينا. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن الجميع بشر لهم أحلامهم ورغباتهم وقدراتهم. وحياتهم مساوية لحياتنا، ويستحقون فرصة جديدة للمضي قدما. ولذلك ينبغي تشجيعنا على مواصلة العمل لخدمة الآخرين. ويساورني القلق بصفة خاصة إزاء النساء والفتيات اللاتي اضطلعن بدور أساسي في تنمية أفغانستان في السنوات الأخيرة. واليوم، أصبح مستقبل المدرسات والمحاميات والصحفيات والسياسيات الأفغانيات في خطر. ويجب علينا أن نضع حقوق وحريات آلاف النساء والفتيات في مقدمة أولوياتنا لأنه لا يمكن لأي مجتمع لا يسمح بالتقدم إلا لنصف سكانه ويتعمد عرقلة النصف الآخر أن يكون مستداما.

وأود كذلك أن ألفت الانتباه إلى محنة ما يقرب من ١٠ ملايين طفل أفغاني يتوقف بقاؤهم على المعونة الإنسانية، كما ذكرّتنا اليونيسف. وقد تدهورت الأزمة الإنسانية التي يمر بها البلد بسبب الجفاف، ونحن على أعتاب كارثة إنسانية كبرى. ويجب أن يكون منع ذلك الآن على رأس أولوياتنا.

لقد دفعت الأزمة في أفغانستان البعض إلى التساؤل عن الطريقة التي تشارك بها بعض البلدان على الساحة الدولية. وردا على تلك الشكوك، أود أن أؤكد هنا أن النموذج الديمقراطي هو الشكل الوحيد للحكومة الذي يضمن الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الفردية وحمايتها وأن ذلك النموذج سيظل بوصلة ونبراس عملنا. وسنواصل الدفاع عن إيماننا بأن كل مجتمع بشري، في كل ركن من أركان العالم، ينبغي أن يكون حرا في العيش وفقا للمبادئ الأساسية للحرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة والكرامة مع احترام القانون المعتمد وإرادة الأغلبية وحقوق الأقليات – وبالتالي القانون الذي يَجُبّ أي طبيعة أو هوية أخرى، وهو حقوق الإنسان.

إن أفغانستان ليست المكان الوحيد الذي تتواصل فيه المعركة من أجل الديمقراطية. فلا تزال تلك المعركة مستمرة في كل قارة، بما في ذلك في أكثر بلدان العالم تقدما. إنه كفاح يومي ضد من يرغبون في فرض أوجه عدم مساواة تعود بالنفع على قلة مختارة ومن يسعون إلى استبعاد على الأقليات الأكثر ضعفا أو إلقاء اللوم عليها وضد من يحرضون على الكراهية على أساس الأصل العرقي أو الاجتماعي أو الميل الجنسي أو المعتقد وضد من يدعون إلى بناء الجدران والحدود التي تعوق انتشار أفكار المساواة والحرية والأخوة.

لا شك في أن الديمقراطية مهددة؛ ونحن ندرك ذلك. فالديمقراطية ليست هدية مُنحت لنا، بل هي نصر تاريخي تحقق بشق الأنفس ويجب أن نعتز به ونحميه فيما بيننا. وفي الوقت الذي نواجه فيه تاريخا تتسارع أحداثه وتغيرات عميقة في النظام العالمي ومسارات جديدة للنمو وسكنى عالمنا، أطلب أن نزيد التزامنا بالديمقراطية وأن نشارك في مشروع قبل به الملايين من البشر ولا يزال يرحب بنا جميعا على قدم المساواة. ولا توجد أسباب عنصرية أو ثقافية أو تاريخية أو أنثروبولوجية لتقويض الحرية. ولهذا السبب، فإن الديمقراطية هي السبيل الوحيد للمضي قدما.

ولا شك في أن الديمقراطية هي أكثر الأنظمة فعالية لتحسين حياة الناس وزيادة ازدهارهم وإيجاد الفرص. وعلى أية حال، فإن الديمقراطية لا تحتاج إلى تفسير أو تبرير. ولذلك، إذا جاز لي، سأختتم بياني بكلمات سياسي اشتراكي ديمقراطي إسباني عظيم عاش في النصف الأول من القرن الماضي – فرناندو دي لوس ريوس. فقد سئل: "الحرية من أجل ماذا؟" فأجاب ببساطة: "الحرية لنا لنكون أحرارا".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس حكومة مملكة إسبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بيدرو سانشيث بيريث – كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، من المنصة.

خطاب السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء مملكة النرويج

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج لتقديم خطاب رئيسة وزراء مملكة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا للسيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء مملكة النرويج.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء مملكة النرويج.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الرابع وانظر A/76/332/Add.4).

خطاب السيد بوريس جونسون، رئيس الوزراء واللورد الأول للخزانة ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء واللورد الأول للخزانة ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطحب السيد بوريس جونسون، رئيس الوزراء واللورد الأول للخزانة ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد بوريس جونسون، رئيس وزراء واللورد الأول للخزانة ووزير الخدمة المدنية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد جونسون (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأعضاء، القلة المخلصة، الذين انتظروا حتى نهاية جلسة اليوم الهامة جدا. ويسعدني كثيرا أن أرى جمهوري.

يكشف فحص للسجل الأحفوري على مدى ال ١٧٨ مليون سنة الماضية منذ ظهور الثدييات لأول مرة وجود أنواع الثدييات المتوسطة، في الحقيقة نحن جميعًا ثدييات، مستمر منذ حوالي مليون سنة قبل أن تتطور إلى شيء آخر أو تتلاشى إلى الانقراض. ومن عمرنا البالغ مليون سنة، فإن البشرية، الإنسان العاقل، موجودة منذ حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ سنة. وبعبارة أخرى، ما زلنا جميعا شبابا يافعين.

فإذا تخيلنا أن مليون سنة تقابل عمر الإنسان الفرد أو ما يقرب من ٨٠ سنة، فإننا الآن في عمر السادسة عشر الجميل. لقد وصلنا إلى ذلك العمر المصيري المشؤوم عندما نعرف تقريبا كيفية القيادة وفتح خزانة المشروبات والانخراط في جميع أنواع النشاط الذي لا يُحتمل أن يكون محرجا فحسب، بل قد يكون مصيريا أيضا بالنسبة لأنفسنا وللآخرين.

وعلى حد تعبير فيلسوف أكسفورد توبي أورد، نحن متقدمون في السن بما فيه الكفاية لنوقع أنفسنا في مشاكل خطيرة. ما زلنا نتشبث ببعض الاعتقاد الطفولي بأن العالم قد خلق لإشباع رغباتنا ومتعتنا. ونحن نجمع بين هذه النرجسية وافتراض خلودنا. ونعتقد أيضا أن شخصا آخر سوف يرتب هذه الفوضى التي سببناها لأن هذا ما ظل عليه الحال دائما. ونحن الذين نحول موائلنا إلى قمامة مرارا وتكرارا استناداً إلى منطق استقرائي: طالما فعلناها ونجونا منها فسوف نتمكن من الإفلات من العقاب عليها مرة أخرى.

إن هذه المراهقة البشرية تقترب من نهايتها ويجب أن تنتهي حقا. وإذ نقترب من نقطة التحول الحاسمة هذه في أقل من شهرين، خلال ما يزيد قليلا على ٤٠ يوما، حيث يجب أن نظهر قدرتنا على التعلم والنضج وأخيرا نتحمل المسؤولية عن الدمار الذي نلحقه ليس فقط بكوكبنا بل بأنفسنا أيضا.

لقد حان الوقت لكي تنضج البشرية لقد حان الوقت لأن نستمع إلى تحذيرات العلماء. وإذا نظرنا إلى مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) فلدينا مثال على العالم القاتم الذي أثبت صحة رأي العلماء. لقد حان الوقت لأن ننضج ونفهم أنفسنا وندرك ما نفعله.

إن عالمنا هذا المجال الأزرق الثمين المكسو بقشرة رقيقة من الغلاف الجوي ليس لعبة غير قابلة للتدمير أو ذلك المسلسل التلفزيوني الذي نستكشف فيه سر طفولتنا. إننا نلحق ضررا لا يمكن إصلاحه يوميا أو أسبوعيا لدرجة أننا قبل مرور مليون عام بفترة طويلة، سنكون قد جعلنا هذا الكوكب الجميل غير صالح للسكن فعليا، ليس بالنسبة لنا فحسب بل للكثير من الأنواع الأخرى أيضا.

ولهذا السبب فإن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - المقرر عقدها قريبا

في غلاسكو - تشكل نقطة تحول بالنسبة للبشرية. ويجب أن نحد من ارتفاع درجات الحرارة التي كانت آثارها المروعة واضحة حتى هذا الصيف حيث بلغت ١,٥ درجة مئوية. ويجب أن نتحد معا للتغلب على هذه المشكلة بشكل جماعي. ويجب أن نبرهن أن لدينا النضج والحكمة ما يكفي للتصرف،

ويمكننا ذلك لا سيما وأننا أثبتنا مهارتنا خلال السنوات الـ ١٦ الماضية كما كان الحال في مرحلة هذا الشباب الطائش التي اجتزناها للتو حيث سخرنا الطاقة النظيفة من الرياح والمياه والشمس. وأنتجنا الطاقة النووية والهيدروجينية. ووجدنا طرقا لتخزين تلك الطاقة في بطاريات تزداد سعتها وحتى في الملح المصهور. ولدينا الأدوات اللازمة للثورة الصناعية الخضراء. إن لدينا مجموعة الأدوات اللازمة لذلك ولكن الوقت قصير جدا.

لقد عقدنا جلسة هنا في نيويورك قبل يومين استمعنا فيها إلى زعماء أكثر الدول تعرضا لخطر تغير المناخ - جزر مارشال وملديف وبنغلاديش وغيرها الكثير - وتحدثوا عن الأعاصير والفيضانات والحرائق الناجمة عن الأحوال الجوية القاسية التي يشهدها العالم بالفعل. لقد حدثت هذه المأساة بسبب تقاعسنا في الماضي، وهناك المزيد من الارتفاع في درجات الحرارة التي تم ضبطها بالفعل - وهي الكلمة المناسبة. وإذا بقينا على المسار الحالي سوف ترتفع درجات الحرارة بنسبة ٢,٧ درجات فهرنهايت أو أكثر بحلول نهاية القرن، ناهيك عما سيفعله ذلك بتدفقات الجليد الذي يذوب مثل الثلج هنا في نيويورك. وسنشهد التصحر والجفاف وفشل المحاصيل والتنقل الجماعي للبشرية على نطاق لم يسبق له مثيل، ليس بسبب بعض الأحداث الطبيعية أو الكوارث غير المتوقعة، ولكن بسببنا نحن، أي بسبب ما نقوم به الآن. وسيعرف أحفادنا أننا من تسبب في ذلك، وسيعرفون أننا كنا نعلم وأنه قد تم تحذيرنا. وسيعرفون أن هذا الجيل قد صعد إلى مركز القيادة لكي يتحدث ويعمل بالنيابة عنهم، بالنيابة عن الأجيال القادمة، وأننا أخطأنا الهدف. وسيسألون أنفسهم أي صنف من الناس كنا لنكون أنانيين وقصيري النظر إلى ذاك الحد.

وخلال ٤٠ يوما فقط سيتعين على العالم أن يأتي إلى غلاسكو لإعلان التعهدات اللازمة. نحن لا نتحدث عن وقف ارتفاع درجات الحرارة لأنه لا يمكننا أن نفعل ذلك لأن الوقت قد فات لوقف ارتفاع درجات الحرارة. ولكن لكبح هذا الارتفاع إلى ١,٥ درجة مئوية يتعين علينا أن نتعهد بشكل جماعي لتحييد أثر الكربون - أي درجة صفرية - بحلول منتصف القرن، وستكون تلك لحظة مذهلة إذا استطعنا تحقيق ذلك الهدف، لأن ذلك سيعني أنه لأول مرة منذ قرون لم تعد البشرية تضيف إلى زيادة الكربون في الغلاف الجوي وأنها لن تواصل إضعاف تلك الطبقات غير المرئية التي هي ارتفاع درجة حرارة الكوكب.

ومن الرائع أن لدينا الآن بلدانا هنا في الأمم المتحدة، تمثل ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ملتزمة بتحقيق هدف الوصول إلى الصفر. وأفخر بالقول إنه عندما بدأ صديقي وزميلي ألوك شارما، الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين، مهمته - جولته المكوكية في جميع أنحاء العالم - لم يكن هذا العدد سوى ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم.

ونحن في طريقنا للوصول إلى ذلك الهدف. وهذه هي النقطة التي أود أن أثيرها. ويمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك، وإذا أردنا درء هذه الارتفاعات في درجة الحرارة، يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك وعلى وجه السرعة. ونحن بحاجة إلى أن تتعهد جميع البلدان الممثلة في هذه القاعة اليوم بإجراء تخفيضات كبيرة جدا لانبعاثاتها بحلول عام ٢٠٣٠. إنني مقتنع تماما وأعتقد بكثير من الحماس أنه يمكننا أن نفعل ذلك من خلال التعهد بالتزامات في أربعة مجالات، وأريد أن تتذكرها الجمعية العامة: الفحم والسيارات والنقد والأشجار. أكرر: الفحم والسيارات والنقد والأشجار. وهي مسألة بسيطة جدا.

وبالمناسبة، إنني لست أحد أولئك المدافعين عن البيئة الذين ينالون متعة أخلاقية في التشنيع بالبشرية على فائضها. ولا أرى في الحركة الخضراء ذريعة لشن هجوم شامل على الرأسمالية - بل إنني بعيد عنها. إن الخبرة الشاملة من جائحة كوفيد-١٩ هي أن السبيل إلى حل المشكلة يكمن في العلم والابتكار من خلال الاختراقات والاستثمارات التي أصبحت ممكنة بفضل الرأسمالية والأسواق الحرة.

وبدافع من إيماننا الأسطوري بالتكنولوجيا الخضراء الجديدة نواصل خفض الانبعاثات في المملكة المتحدة. وعندما كنت طفلا، أنتج

بلدي ما يقرب من ٨٠ في المائة من الكهرباء من الفحم. وأعلم أن بعض الوفود في القاعة هذه الليلة تأتي من بلدان تعتمد اعتمادا كبيرا جدا على الفحم. بيد أن هذه النسبة قد انخفضت في المملكة المتحدة الآن إلى ٢ في المائة أو أقل وسيختفي الفحم تماما من إنتاجنا للطاقة بحلول عام ٢٠٢٤.

لقد غرسنا غابات كبيرة من توربينات الرياح الجميلة على البراري الغارقة في دوجرلاند بين بريطانيا وهولندا في بحر الشمال. وننتج الكثير من الرياح البحرية لدرجة أنني أفكر في تغيير اسمي تكريما لإله الرياح الشمالية "بوريس جونسون". وها أنا أمضي في تلميحات كلاسيكية في هذا الوقت من الليل لأرى ما إذا كانت الوفود تولي اهتماما. أعلم أننا طموحون في مخططنا - أن ينهي العالم النامي استخدام طاقة الفحم بحلول عام ٢٠٤٠ وأن يحقق ذلك الهدف العالم المتقدم النمو بحلول عام ٢٠٣٠.

وتبرهن خبرة المملكة المتحدة أنه يمكن القيام بذلك وبصورة مربحة أيضا.

وبهذه المناسبة، أود أن أشكر الرئيس الصيني شي على ما فعله للتو لإنهاء التمويل الدولي الصيني للفحم وآمل أن تذهب الصين الآن إلى أبعد من ذلك وأن تتخلص تدريجيا من الاستخدام المحلي للفحم أيضا. ألا يكون هذا شيئا رائعا؟ وتبرهن خبرة المملكة المتحدة أنه يمكن القيام بذلك وبصورة مربحة أيضا.

وعندما أُنتخبت عمدة للندن قبل ١٣ عاما فقط، كنت متحمسا جدا لتشجيع صناعة المزيد من السيارات الكهربائية. وأنشأنا في جميع أنحاء المدينة نقاطا للشحن. وفي تلك الأيام كانت نقاط الشحن مهجورة جدا ولم تكن محبوبة كثيرا. ولكن اليوم الأمر مختلف تماما حيث ينمو سوق السيارات الكهربائية بوتيرة غير عادية، ربما بمعدل الثلثين كل عام. وشركة نيسان واثقة بما فيه الكفاية الآن لاستثمار مليار جنيه استرليني في مصنع جديد للسيارات الكهربائية بالإضافة إلى مصنع ضخم للبطاريات. وذلك لأن حكومتي حددت موعدا نهائيا صعبا لبيع مركبات جديدة من محركات الاحتراق الداخلي الهيدروكربونية بحلول عام ٢٠٣٠ وهو الموعد النهائي الأكثر صرامة في أوروبا بأسرها. مرة أخرى، ندعو العالم إلى العمل معا لدفع هذه السوق بطريقة منخفضة الكربون بحيث لا تكون هناك سوى مركبات خالية من الانبعاثات معروضة للبيع في أي مكان في العالم بحلول عام ٢٠٤٠.

من وجهة نظري يمكننا إجراء هذه التخفيضات الهائلة في التلوث والانبعاثات مع زيادة فرص العمل والنمو. لقد خفضنا انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٤ في المائة في السنوات الثلاثين الماضية مع توسيع ناتجنا المحلي الإجمالي بنسبة ٧٨ في المائة، وسنمضي الآن إلى أبعد من ذلك من خلال تنفيذ واحدة من أكبر المساهمات المحددة وطنياً المطروحة حالياً. إن المساهمة المحددة وطنياً هي التعهد الذي طُلب من كل بلد أن يقطعه فيما يتعلق بخفض انبعاث الكربون في الفترة السابقة لعقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وسنخفض الانبعاثات بنسبة ٦٨ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بما كنا عليه في عام ١٩٩٠. إننا نراهن كثيراً على الهيدروجين. وسنقوم بتوسيع قدرتنا النووية. إن منطق البحث عن المزيد من مصادر الطاقة المتجددة واضح عندما ننظر إلى الارتفاع الحاد في أسعار الهيدروكربونات، وخاصة الغاز. ونحن نساعد الناس على الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أسرهم المعيشية من خلال تحسين تجهيزات منازلهم والتوجه إلى استخدام مصادر جديدة للتدفئة. إننا نعمل على بناء طائرة "جيت - زيرو" - أول طائرة ركاب كبيرة لا تشعرنا بالذنب ولا تطلق الكربون. ونسلّم أيضاً بأن الأمر لا يتعلق باستخدام الحلول التقنية في التكنولوجيا لخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون وحسب؛ فنحن بحاجة أيضاً إلى العمل معاً في جميع أنحاء العالم لاستعادة التوازن بين البشرية والطبيعة – وهو توازن ثبت بوضوح أنه مختل وظيفياً بظهور جائحة ذات منشأ حيواني، على سبيل المثال.

ويتعين علينا أن نوقف اتجاه فقدان الأشجار والتنوع البيولوجي ونعكسه بحلول عام ٢٠٣٠. وينبغي لنا أن نحقق ذلك الهدف بتقديم تعهد بالقيام بذلك في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في غضون ٤٠ يوماً فقط. ولهذا السبب نحن في المملكة المتحدة ملتزمون

بتجميل المناظر الطبيعية وتعزيز حمايتنا من الفيضانات بزراعة ملايين الأشجار الإضافية – الأشجار الجميلة التي توقف تآكل التربة وتوفر موائل للحشرات والطيور والثدييات، والتي تساعد بالطبع على إصلاح وضع الكربون في الغلاف الجوي. ويجب علينا أيضاً أن نعمل من أجل عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة الحاسم الأهمية المعني بالتنوع البيولوجي في كونمينغ بالصين.

وبالمناسبة، فيما يتعلق بموضوع زراعة الأشجار، سوف نزرع الملايين منها في المملكة المتحدة، لكنني دهشت تماماً من التعهد الباكستاني. وفي الواقع، أدعو الجميع إلى أن يحذوا حذو عمران خان رئيس وزراء باكستان، الذي تعهد بزراعة ١٠ بلايين شجرة في باكستان وحدها، وهو يفعل ذلك.

ومن المهم جداً أن نعترف في العالم المتقدم النمو بواجبنا بمساعدة البلدان الأقل نمواً على السير في طريق تبني هذه التكنولوجيات. يجب أن نكون صادقين. وقد بدأنا نحن في المملكة المتحدة، نحن في بريطانيا، هذه الثورة الصناعية القائمة على الهيدروكربون. وكنا أول من أرسل نفثات كبيرة من الدخان الحارق في الجو على نطاق كبير بما يكفي للإخلال بالنظام الطبيعي. وعلى الرغم من أننا كنا في الواقع نفعل شيئاً رائعاً جداً من ناحية – إذ كنا نطلق عهداً جديداً من التكنولوجيا كان في حد ذاته يؤدي إلى خفض عالمي هائل في الفقر وتحرير بلايين الناس من الرق في جميع أنحاء العالم – فالثورة الصناعية كانت شيئاً جيداً في الأساس – ولكننا بدأنا أيضاً عن غير قصد بملء الغلاف الجوي بثاني أكسيد الكربون في جميع أنحاء العالم.

ولذلك ندرك أننا يجب أن نتحمل مسؤولياتنا عندما يتطلع العالم النامي إلينا للمساعدة. ولهذا السبب، عندما جئت إلى الجمعية العامة آخر مرة قبل عامين، ألزمتُ المملكة المتحدة بتقديم ١١,٦ بليون جنيه استرليني لمساعدة بقية العالم على التصدي لتغير المناخ. وأريد أن تعرف الجمعية أنه على الرغم من كل الضغوط التي تتعرض لها مواردنا المالية في المملكة المتحدة بسبب كوفيد–١٩، فقد أوفينا بذلك الوعد بحذافيره. ولذلك فإنني مسرور جداً وتشجعني بعض التعهدات التي استمعنا إليها في هذه القاعة، بما في ذلك من الدانمرك والتعهد بالتزام آخر كبير جداً من الولايات المتحدة يجعلنا على مقربة من ذلك التعهد البالغ ١٠٠ بليون دولار الذي نحتاج إليه كل عام.

ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك. يجب أن نكون واضحين بأن الحكومة – النقد الحكومي وحده – لن يكون كافياً. يجب أن نعمل معاً حتى تعمل المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع الحكومات في جميع أنحاء العالم للاستفادة من القطاع الخاص. إن تريليونات الدولارات من نقود القطاع الخاص هي التي ستمكّن الدول النامية والعالم بأسره – جميعنا – من إجراء التغييرات الضرورية. وكمثال على ذلك، فإن حكومة المملكة المتحدة هي التي حددت سعر التنفيذ للقطاع الخاص ليأتي ويحوّل بلدنا من حيث غناها بطاقة الرياح إلى ما يشبه المملكة العربية السعودية. إننا لا نشبه المملكة العربية السعودية في نواح كثيرة، ولكن من حيث الرياح البحرية فإننا ننتج منها طاقة أكثر من أي بلد آخر في العالم.

وبالأمس تحديداً جمع أول إصدار لسندات خضراء سيادية في المملكة المتحدة ١٠ بلايين جنيه استرليني في الأسواق من المستثمرين العنيدين الذين يرغبون في كسب المال. وجهة نظري هي أن هذه الاستثمارات لن تساعد بلدان العالم على التصدي لتغير المناخ فحسب، بل ستولد أيضاً الملايين – ملايين بمعنى الكلمة في العقود القادمة – ملايين وملايين من الوظائف ذات الأجور العالية والمهارات العالية. إن القوى العاملة اليوم والجيل القادم من العمال ذوي الياقات الخضراء سوف يشعرون بارتياح إضافي لمعرفة أنهم يفعلون شيئاً مفيداً إلى جانب كسب أجر مجز عن عملهم، ويوفرون الطاقة الخضراء ويساعدون في إنقاذ كوكب الأرض في نفس الوقت. كل يوم، تقدم الشركات الناشئة الخضراء أفكاراً جديدة من تغذية الأبقار بالأعشاب البحرية إلى تقييد علاماتها التقليدية بالموافقة الغذائية إلى استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات لتعزيز إنتاج الغذاء والتقاط ثاني أكسيد الكربون ووضعه في الكعك وهلم جرا. وهذه الفتوحات التكنولوجية هي التي ستخفض التكلفة بالنسبة للمستهلكين بحيث لا يكون لدينا ما نخشاه وكل شيء لنكسبه من هذه الثورة الصناعية الخضراء.

عندما غنى كيرميت الضفدع "ليس من السهل أن تكون أخضر" – وكلنا نتذكر تلك الأغنية – كان مخطئاً. وأريد أن يعرف أعضاء الجمعية أن الأمر سهل. إنه ليس سهلاً فحسب؛ بل هو مربح. ومن الصواب أن تكون أخضر حتى لو كان كيرميت وقحاً بلا داع مع الآنسة بيغي. فمن السهل أن تكون أخضر لأن لدينا التكنولوجيا، كما كنا نقول عندما كنت طفلاً. يمكننا فعل ذلك. في غضون ٤٠ يوماً، سيكون الخيار أمامنا.

وكثيراً ما يُنقَل عن الشاعر سوفوكليس – أو كثيراً ما أقتبس أنا كلامه على أي حال – قوله إن هناك أشياء مرعبة كثيرة في العالم، ولكن لا شيء أكثر رعباً من البشر. صحيح بالتأكيد أن سوفوكليس كان على حق في استشعار أن جنسنا قادر بشكل فريد على تدمير نفسه وتدمير كل شيء من حولنا. ولكن إذا نظرنا إلى اليونانية، فما قاله سوفوكليس في الواقع هو أن البشر رائعون.

إننا مرعبون ورائعون معاً. وأعتقد أنه كان محقاً في هذه النقطة. فلدينا قدرة هائلة على تغيير الأمور – وللأفضل – وقوة هائلة على إنقاذ أنفسنا. وعلينا أن نختار في الأيام الأربعين المقبلة – على العالم أن يختار – أي نوع من الروعة سنكون.

وللعودة إلى استعارتي من عمر المراهقة، آمل أن يكون مؤتمر الأطراف السادس والعشرون حفلة عيد ميلاد بلوغ سن السادسة عشرة للبشرية – لا حفلة بائسة، بل حفلة نختار أن نكبر فيها وأن ندرك حجم التحدي الذي نواجهه ونقوم بما تطالبنا الأجيال القادمة بأن نفعله.

ولذلك أدعو أعضاء هذه الجمعية العامة العظيمة إلى المجيء في تشرين الثاني/نوفمبر والمشاركة، من خلال أعمالهم، فيما آمل أن يكون إيذانا ببلوغ العالم سن الرشد، وأن يطفئوا شموع عالم يحترق. هذا هو ما أعتقد أنه ينبغي علينا فعله. وأشكر الأعضاء على ما قطعوه من تعهدات. ويحدوني الأمل في أن يعززوها ويفعلوا ما ينبغي فعله.

سيدي الرئيس، سأراكم في غلاسكو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، واللورد الأول للخزانة، ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بوريس جونسون، رئيس الوزراء، واللورد الأول للخزانة، ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة. وسنواصل المناقشة العامة غدا الساعة ٠٩/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٠.

المرفق الأول

خطاب السيد فور إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو

[الأصل: بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة، السيدات والسادة، رؤساء الدول والحكومات، معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيدات والسادة،

أود أن أتوجه بخالص التهنئة وأفضل الأمنيات لكم بمناسبة الدورة العادية السادسة والسبعين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

كما أود أن أشيد بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي

ابتكر، مع فريقه، حلولا جديدة للجهاز الإداري للأمم المتحدة لتكييفه مع سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ومن ثم تفادى أي شلل في أداء المنظمة لمهامها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن الموضوع الذي نجتمع بشأنه هذا العام في الواقع دعوة إلى العمل. إنه يلزمنا جميعا باتخاذ إجراءات فورية في المجال الصحي لوضع حد لجائحة كوفيد - ١٩، التي دامت وقتا طويلا.

إنه يدعونا لمواجهة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة للأزمة الصحية.

السيد الرئيس،

على غرار العام الذي سبقه، اتسم عام ٢٠٢١ أيضا بقدر كبير من الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-١٩. قبل بضعة أشهر، ورغم تزايد الأمل في القضاء التدريجي على الجائحة، والذي كان الفضل فيه على الأخص للبراعة العلمية التي سمحت بتوفير اللقاحات للعالم، إلا أن عودة الإصابات المتعددة تثير القلق، ومتحور دلتا يجبرنا أخيرا على رفع مستوى يقظتنا مرة أخرى. والواقع أن الجائحة قد أدت إلى عودة الفقر بشكل كبير وساهمت في زيادة اتساع التفاوتات الاجتماعية والفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وفقا للبنك الدولي، تسببت الجائحة في أول ركود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ ٢٥ عاما. والحالة تبعث على قلق بالغ في البلدان ذات الاقتصادات الهشة، وخاصة في أقل البلدان نموا.

وبغية تجاوز صدمات جائحة كوفيد-١٩، يتعين علينا أن نعالج بجدية مسألة ديون البلدان النامية.

وإذ أرحب بقرار مجموعة العشرين الموافقة على مبادرة تعليق سداد خدمة الديون في العام الماضي، أود أن أكرر دعوة الاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة إلى إلغاء عبء ديون بلداننا أو على الأقل تخفيفه. ولذلك من المهم أن يسعى المجتمع الدولي إلى الاستجابة لنتائج مؤتمر قمة باريس المعني بتمويل الاقتصادات

الأفريقية من أجل تمكين بلداننا من التغلب على آثار الجائحة وضمان الإنعاش الاقتصادي المستدام لمرحلة ما بعد كوفيد-١٩.

بالإضافة إلى ذلك، يدعم بلدي مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، التي يشارك في قيادتها التحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة، وتحالف اللقاحات، ومنظمة الصحة العالمية، بالشراكة مع اليونيسيف والبنك الدولي. إن مجرى عمل مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي التابع للتحالف ويقوم الآن بتسريع تطوير وتصنيع لقاحات كوفيد-١٩. ورغم أن هذه المبادرة ساعدت على تيسير حصول الفئات السكانية الأكثر حرمانا على اللقاحات، لا تزال الفجوة في اللقاحات واضحة جدا والنتائج أقل بكثير من التوقعات بالنسبة للبرنامج. وفي الواقع، بينما تم بالفعل تطعيم أكثر من ٥٠ في المائة من السكان في بلدان الشمال، إلا أنه في أفريقيا، على سبيل المثال، لم يحصل على اللقاح سوى قرابة ١ في المائة.

فلا يمكن أن نبذل جهودنا للقضاء على الجائحة بشكل حصري أو بدون توزيع متساو للقاحات المتاحة للتمكين من التلقيح الجماعي لسكان البلدان الأفريقية.

ولتحقيق هذا الهدف نشجع وندعم الجهود الجارية لتوفير فرص متكافئة للحصول على اللقاحات من أجل ضمان مناعة القطيع بشكل فعال على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس،

مثلما هناك تفاوت في التمتع بالحق في الحصول على اللقاح فإن الانتعاش العالمي ينطوي أيضا على خطر تقسيم العالم إلى كتلتين. فمن ناحية، تستطيع معظم الاقتصادات المتقدمة الحصول على اللقاح ويمكن أن تتوقع تطبيعا سريعا للأنشطة، في حين أن البلدان التي لا تتوفر لها سوى فرص ضئيلة أو معدومة للحصول على اللقاحات ستظل تواجه عودة ظهور الإصابات وزيادة الوفيات. تلك الصورة لعالم مستقطب يواجه محنة مشتركة ليست الصورة التي ننشدها.

ولذلك فإن مسؤوليتنا هي ضمان أن يعود الانتعاش العالمي بالنفع على الجميع. وفي ضوء التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم، لم يعد بوسع تعددية الأطراف أن تكون مجرد آلية دبلوماسية أخرى لمعالجة تلك المسائل. إذ يجب أن تعمل على تشكيل نظام عالمي وطريقة مبتكرة لتنظيم العلاقات الدولية القائمة على التعاون وسيادة القانون والعمل الجماعي ومبادئ الرخاء العالمي المشترك.

السيد الرئيس،

إن حالة الطوارئ الحالية ليست حالة طوارئ صحية فحسب، بل هي حالة بيئية أيضا. هناك حاليا أعراض مثيرة للقلق تظهر على المناخ. إن تغير المناخ هو أكبر تحد تواجهه البشرية في العقود الأخيرة.

والخطر الذي يهدد المجتمعات البشرية والنظم الإيكولوجية من جراء الاحترار العالمي آخذ في الازدياد. إن الآثار الكارثية لتغير المناخ واضحة على جميع القارات، بما في ذلك ذوبان الأنهار الجليدية، والأعاصير، وارتفاع مناسيب مياه البحر، والجفاف الذي يشعل الحرائق في مناطق بأكملها، مما يترك شعوبنا معرضة للخطر الشديد.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن التقرير السنوي عن الفجوة بين الاحتياجات وآفاق خفض انبعاثات غازات الدفيئة يشير إلى أنه حتى لو تم تنفيذ جميع الالتزامات غير المشروطة الحالية بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ فإن درجات الحرارة ستظل ترتفع بمقدار ٣,٢ درجة مئوية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مناخية أكثر انتشارا وتدميرا.

ولذلك سيتعين تكثيف الجهود الجماعية الحالية بمقدار خمسة أضعاف لبلوغ هدف خفض الانبعاثات البالغ ١,٥ درجة مئوية، على النحو الذي أوصى به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره الخاص عن تغير المناخ والأراضي.

يجب أن نتخذ إجراءات ويجب أن نفعل ذلك الآن. ولهذا السبب يشجع بلدي الحكومات والشركات والمدن وجميع المؤسسات المالية على الانضمام إلى التحالف العالمي لتحييد أثر انبعاثات الكربون. ونرحب أيضا بحقيقة أن البلدان التي تمثل أكثر من ٦٥ في المائة من انبعاثات الكربون العالمية قد قطعت التزامات طموحة بشأن هذه المسألة، في الفترة التي تسبق مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في غلاسكو، اسكتلندا، وأنها تدعو الآخرين إلى الانضمام إليها.

السيد الرئيس،

في بلدي، توغو، على الرغم من أن آثار جائحة كوفيد-١٩ على الاستثمار العام في القطاعات الاجتماعية تبطئ كثيرا جهودنا لتعزيز التنمية البشرية تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الأمن البشري ورفاه السكان لا يزالان في صميم السياسة العامة للحكومة. وهذه الحاجة توجه العمل اليومي للمبادرات التي تقودها القطاعات، مع إعطاء الأولوية لأكثر الفئات ضعفا، أي النساء والأطفال والشباب.

إن خارطة طريق الحكومة، المعتمدة في أعقاب الجائحة بالاقتران مع خطتنا الإنمائية الوطنية، تجسد رؤيتنا المشتركة لجعل توغو بلدا يتسم بالتماسك والسلام - دولة حديثة ذات نمو اقتصادي شامل ومستدام.

ويتطلب تحقيق أهدافنا اتخاذ إجراءات ملموسة تضمن، في جملة أمور، الحصول على مياه الشرب، والحصول على التعليم والرعاية الصحية الجيدين، والحصول على الطاقة، والمشاريع الريفية والأعمال التجارية الزراعية، والإنتاجية وتكوين الثروة، والعمالة، وتمكين المرأة والشباب، والحماية الاجتماعية.

وبصورة أكثر تحديدا، في الوقت الذي تحافظ فيه توغو على استمرارية التقدم المحرز بالفعل على صعيد النمو الاقتصادي والحد من الفقر فإنها لن تدخر جهدا لضمان الوئام الاجتماعي الحقيقي لسكانها، والذي هو ضامن للتنمية الشاملة.

السيد الرئيس،

السيداتُ والسادة،

في ٢٦ تموز/يوليه، قررت الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، تحت رعاية رئيسها، لعام ٢٠٢٣. في السياق نفسه، ومن أجل ضمان حصول جميع فئات السكان على الرعاية الصحية الجيدة من خلال آلية تشارك في تحمل المخاطر، اعتمدت الحكومة قانونا ينص على التأمين الصحي الشامل لتمكين أبناء توغو من أن يعيش حياة صحية ويتمتع بالرفاه طوال الوقت.

وينطبق الشيء ذاته على البرنامج الوطني للدعم الطبي والمالي للحوامل وحديثي الولادة، المعروف باسم ”ويزو“، والذي بدأ رسميا في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٢١، ويهدف إلى المساهمة في خفض كبير في وفيات الأمهات وحديثي الولادة. وستسهم هذه التغطية الصحية في تحسين مؤشرات صحة الأم والطفل من خلال توفير الرعاية المجانية قبل الولادة وللأمهات لجميع الحوامل.

وفي مجال التعليم، تجدر الإشارة إلى أنه بعد إلغاء الرسوم المدرسية في مرحلتي التعليم قبل المدرسي والابتدائي، والتوسيع التدريجي للمقاصف المدرسية لجميع التلاميذ في المدارس الابتدائية العامة، وإنشاء نظام للتغطية الاجتماعية والطبية، قررت الحكومة مؤخرا، للسنة ٢٠٢١-٢٠٢٢، إعفاء التلاميذ في المدارس الثانوية العامة في توغو من جميع الرسوم.

وهذا الإجراء الأخير، الذي يهدف إلى تخفيف العب على الآباء وتمكينهم من الاستعداد لاستئناف الدراسة براحة البال، هو إجراء يُضاف إلى قائمة القرارات العديدة التي اتخذتها الحكومة للحد من الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا على أبناء توغو.

وفيما يتعلق بالكفاح من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق النساء والفتيات، فقد أحرز بلدي تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار من ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠٢١. وفي ذلك السياق، انضمت توغو إلى حركة التضامن العالمية من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة والإنصاف بين الجنسين، حركة ”الرجل نصير المرأة“، التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وانطلقت حملتها الوطنية رسميا في لومي في ٢٣ تموز/يوليه.

وفي مجال الأعمال التجارية، لا تزال توغو ملتزمة بتهيئة مناخ أفضل لتطوير الشركات التوغولية وقدراتها التنافسية وجذب الاستثمارات. ولم تذهب الجهود المبذولة حتى الآن سدى، كما يتضح من تصنيف توغو في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢١، الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البلد المفضل للاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٨٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٩.

وتعزز النتائج التي تحققت حتى الآن طموحنا لجعل توغو مركزا صناعيا مع التركيز بقوة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتجلى ذلك في إطلاق منصة أديتيكوب الصناعية – وهي إحدى المعالم الرئيسية لسياستنا الإنمائية. ويتمثل الغرض من تلك المنطقة الصناعية الجديدة في تعويض النقص في الإيرادات المحلية بسبب تصدير المواد الخام. ولأكون أكثر تحديدا، فإنها ستنشئ سلاسل ذات قيمة مضافة عالية من خلال تعزيز الصناعة المحلية في القطاعات الصناعية الزراعية مثل القطن وفول الصويا والسمسم والبن والكاكاو والدواجن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

على مدى أكثر من ٧٥ عاما، عملت منظمتنا بلا كلل من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال جهود الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وتقديم المساعدة الانتخابية ومراقبة العملية الانتخابية وحفظ السلام وبناء السلام. ومع ذلك، تشهد التهديدات التي نواجهها تزايدا وتنوعا. وفي جميع أنحاء العالم، يودي التعصب الديني والتطرف بحياة العديد من الضحايا.

وتدفع أفريقيا الثمن الأبهظ. وعليه، تمس الحاجة إلى استجابة عالمية لدعم جهود البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية لمكافحة تلك الآفة التي تهدد بأن تضرب جذورها في القارة.

وتحقيقا لذلك، يجب الاجتهاد للتغلب على تحديات التمويل التي تواجهها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وحتى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. والواقع أنه من غير المفهوم أن ما يقرب من ٥٠ في المائة من التبرعات المعلنة لم يُصرف حتى الآن والبعثة تواجه قيودا على الميزانية لكفالة أن تتمكن من تقديم الدعم اللوجستي للمجموعة الخماسية.

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيدات والسادة،

يرتهن الرخاء العالمي بتحقيق السلام والاستقرار في المناطق المتضررة بالنزاع. ولذلك تكرر توغو النداء المشترك للدول الأعضاء في مجموعة السبع من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في جميع أنحاء المعمورة.

وما زلت مقتنعا بأن هذه الدورة للجمعية العامة، إذا ما حشدنا جهودنا، ستسهم إسهاما كبيرا في تعزيز تصميم دولنا على جعل عالمنا مكانا أكثر أمنا وإبداء التزامنا التام برفاه شعوبنا.

شكرا كم.

المرفق الثاني

خطاب السيد عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها

[الأصل بالفرنسية]

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات،

الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

أود بداية أن أهنئكم بحرارة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

ونؤيد الرؤية التي تبعث على الأمل التي أعربتم عنها، والتي نرى أنكم ستنفذونها خلال فترة رئاستكم.

وأتمنى لكم التوفيق وأؤكد لكم دعم بلدي الكامل.

ونشكر سلفكم، السيد فولكان بوزكير، ونهنئه على التزامه الاستثنائي خلال سنة مليئة بالتحديات والصعاب والتقلبات.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تقديمه تقريره المعنون "خطتنا المشتركة". ونرحب بالتحليل الثاقب الذي يتضمنه التقرير للتهديدات التي تواجه كوكب الأرض والرخاء والسلام العالمي فضلا عن التوصيات ذات الصلة للخروج من الأزمة. فالتقرير عبارة عن دعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية، وسبيلا هاما للتفكير في إرساء الأساس لتجديد تعاون دولي يقوم على التضامن.

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

لا تزال جائحة كوفيد-١٩ تخلف أثرا مدمرا على السكان، ولا سيما الفقراء والضعفاء. وقد كان لها تأثير شديد على المؤشرات الاجتماعية وألحقت الضرر بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزادت من معدلات الفقر المدقع.

ولا تزال تشكّل تهديدا للنظام الصحي في البلدان، نظرا لندرة اللقاحات والوباء المعلوماتي. ولذلك تمس حاجتنا إلى خطة تطعيم عالمية ننفذها قبل أن تتغير المتحورات الحالية وتعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن في مكافحة كوفيد-١٩.

وفي جيبوتي، أدركنا الخطر على الفور ونفذنا خطة لإدارة الحالة والاستجابة لها لاحتواء انتشار الفيروس بمجرد ظهور المجموعة الأولى من الحالات.

وأدى ظهور المتحورات إلى تكييف الاستراتيجية. وقد وضعنا أيضا خطة تطعيم تشمل إنشاء مراكز للتطعيم في العاصمة ومناطق أخرى في البلد وعززنا اتباع نهج مجتمعي المنحى، من خلال نشر حافلات متنقلة للتطعيم.

ووضعنا خطة استجابة اجتماعية تسعى إلى كل مما يلي.

أولا، الحفاظ على سبل كسب العيش للفئات الأشد فقرا وضعفا والذين فقدوا وظائفهم؛

ثانيا، وضع تدابير للتعافي والدعم الاجتماعي على المدى القصير والمتوسط والطويل؛

ثالثا، وضع التكنولوجيا في صميم جميع الأنشطة الاجتماعية، مع السعي إلى الابتكار في أساليب العمل وبيئة العمل.

وباسم حكومة جيبوتي وشعبها، أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الشركاء الدوليين الذين أمدونا باللقاحات مجانا، دعما لاستراتيجيتنا للتطعيم ضد كوفيد-١٩.

ونأمل أن يحدد اجتماع القمة، المقرر عقده غدا الأربعاء، بمبادرة من الرئيس جو بايدن، سبلا ملموسة للحد من انتشار الفيروس بشكل مستدام وكفالة وقف التوزيع غير المتكافئ للقاحات في جميع أنحاء العالم على وجه السرعة.

ومن الأهمية بمكان أيضا بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة التعليق المؤقت لحقوق الملكية الفكرية للتعجيل بإنتاج اللقاحات.

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

نظرا للقيود المفروضة في جميع أنحاء العالم بسبب جائحة كوفيد-١٩ وتعطل سلسلة الإمداد والانكماش الحاد للاقتصاد واتساع هوة العجز الحكومي والعواقب الاقتصادية المدمرة، تمس حاجتنا إلى إيجاد حلول

لتحفيز التعافي من الأزمة. وفي هذا المسعى، سيكتسي الدعم القيِّم من المؤسسات المالية الدولية والبلدان الصديقة أهمية حاسمة.

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

لقد أكد العديد ممن سبقني إلى الحديث في بياناتهم الشواغل والشكوك المتزايدة بشأن مستقبل كوكبنا.

ومن المفارقات أن الأزمة الصحية العالمية التي أثرت علينا لما يقرب من عامين هي فرصة فريدة قد لا تتكرر في المستقبل. فقد أبرزت الصلة الجوهرية بين صحة الإنسان والاقتصاد والبيئة.

ولا شك أن الجوانب المختلفة لتأثير كوفيد-١٩ تجبرنا على الاختيار ما بين الاستمرار في إلحاق الضرر بكوكبنا وبيئتنا أو اعتماد نهج جماعي يتسم بالشجاعة ويظهر التضامن. وأؤكد التضامن – التضامن مع الطبيعة والتضامن مع بيئتنا والتضامن مع شعوبنا.

وصحيح أن العالم قد واجه في عام ٢٠٢٠ تباطؤا غير مسبوق في النشاط الاقتصادي والتجاري، وفقا لإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأود في ذلك الصدد أن أسلط الضوء على بعض تلك الإحصاءات.

- لقد شهد العالم انخفاضا بنسبة ٤٢ في المائة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وانكماش بنسبة ٢٠ في المائة في التجارة العالمية،
- فضلا عن تضاعف سعر نقل الحاويات أربع مرات.

وفيما يتعلق بالبيئة، حدث انخفاض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، مما أسهم في تباطؤ تدهور طبقة الأوزون.

وللتصدي لمخاطر الانهيار الاقتصادي، استثمرت الحكومات ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ بليون دولار في خريف عام ٢٠٢٠ لمواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة عن كوفيد-١٩.

ولدينا التزام عاجل الآن أكثر من أي وقت مضى – نظرا إلى الآثار المدمرة المتعددة لتغير المناخ، مثل فترات الجفاف المطولة وزيادة الأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر والارتفاع المفرط في درجات الحرارة والفيضانات وحتى غزو الجراد، على سبيل المثال لا الحصر – بإعادة النظر في أعمالنا.

وعلى الرغم من أن اتفاق باريس كان إنجازا تاريخيا، يجب علينا أن نعترف بأن الجهود المبذولة لم ترقَ إلى الآمال في أعقاب مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية، نظرا لقابليتها للتضرر من تغير المناخ، حتى تتمكن من الاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات فضلا عن التمويل المناسب.

وأود أن أرحب مرة أخرى في هذا الوقت بالإعلان الذي صدر في كانون الثاني/يناير من هذا العام بتقديم ٥ بلايين دولار للمساعدة في إصلاح المشاهد الطبيعية المتدهورة وتحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز سبل العيش، كجزء من الجدار الأخضر العظيم، الذي يربط داكار بجيبوتي ويمر عبر ١١ بلدا.

ويبدو أن كوفيد-١٩ فرصة فريدة لوضع الأساس أخيرا لمجتمعات أكثر مساواة وصديقة للبيئة. ويجب أن نبني على الزخم لاستعادة مجتمعاتنا واقتصاداتنا وإعادة تعريف تفاعلنا مع كوكبنا.

السيد الرئيس،

تظل جيبوتي ملتزمة ببناء مستقبل أفضل وسلام دائم وتكامل اقتصادي إقليمي قوي لمصلحة شعبنا. وتعرب عن استيائها لأن الجهود التي بذلناها لتطبيع العلاقات مع إريتريا لم تسفر بعد عن النتائج المرجوة. وكما أشار الأمين العام في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٢١، فإننا نأسف لعدم إحراز تقدم كبير بشأن المسائل المعلقة، وهي النزاع الحدودي ومصير أسرى الحرب الجيبوتيين ال ١٣. ونكرر دعوتنا إلى إريتريا للموافقة على حل هذه المسائل، من خلال الحوار الثنائي أو الوساطة أو التحكيم الدولي الملزم.

ونحث جيراننا الإريتريين كذلك على المضي قدما في تفكيك معسكر أنداعلي، كتدبير لبناء الثقة قد يساعد على إقامة علاقات أفضل بين البلدين.

وتتابع جيبوتي التطورات في إثيوبيا عن كثب. فجيبوتي تتشاطر علاقات تاريخية مع إثيوبيا، وقد طورتا علاقات ثنائية مثمرة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. ومصير هذه العلاقات أن تنمو وتزدهر. ونعيد تأكيد دعمنا للحل السلمي للنزاع. ونأمل أن تصبح إثيوبيا بلدا يعمه السلام في المستقبل القريب وأن تتصالح وأن تعود إلى النمو والتنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالصومال، فإن جيبوتي تشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الذي أحرزه البلد. غير أنها تتشاطر الشواغل التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بالخلافات السياسية فيما بين أعضاء الحكومة وتأثيرها السلبي المحتمل على الجدول الزمني للانتخابات الصومالية. إن الصومال على مفترق طرق – فيجب بذل كل جهد ممكن لضمان ألا يكون مسارها الإيجابي في خطر!

ونعيد تأكيد دعمنا لتسوية عادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وندين التوسع الاستيطاني وهدم المنازل وحملات

مصادرة الممتلكات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، فضلا عن أعمال العنف التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين. وندعو إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وترحب جيبوتي بتعيين المبعوث الخاص الجديد لليمن، السيد هانس غروندبرغ، وتأمل أن يعطي تعيينه زخما جديدا لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي دائم، وفقا لقرارات مجلس الأمن.

ونحث الحوثيين على مواصلة الانخراط بشكل بناء في عملية السلام ونكرر إدانتنا للهجمات المتكررة على المملكة العربية السعودية.

ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء خطر كارثة بيئية وبحرية واقتصادية وإنسانية محتملة، تشكلها ناقلة النفط "صافر". ومن الضروري أن تُمنح الأمم المتحدة التراخيص اللازمة للشروع، من دون شروط، لفحصها وإجراء الإصلاحات المناسبة من أجل تجنب أسوأ السيناريوهات وتقليل خطر تسرب النفط في البحر الأحمر إلى أدنى حد.

شكرا لإصغائكم .

المرفق الثالث

خطاب السيد قاسم – جومارت توكاييف، رئيس جمهورية كازاخستان

عزيزي السيد الرئيس،

عزيزي السيد الأمين العام،

السيدات والسادة

أهنئكم السيد الرئيس، على توليكم رئاسة الدورة السادسة والسبعين.

سأركز اليوم أولا وقبل كل شيء على التهديد الثلاثي الذي نواجهه معا: التعافي من كوفيد– ١٩؛ وأزمة المناخ؛ والحالة الإنسانية في أفغانستان.

ففي العام الماضي، تضاعف انتشار جائحة كوفيد–١٩ من ٣٢ مليون حالة مؤكدة إلى ٢٢٥ مليون حالة مؤكدة.

ونحن ممتنون كثيرا لجميع العاملين في المجال الصحي والعلماء ومصنعي اللقاحات الذين أنتجوا في وقت قصير لافت للنظر لقاحات آمنة وفعالة.

غير أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية ما زالت صعبة جدا. فقد ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعا حادا، وفقد مئات الملايين من الناس سبل عيشهم. ويعيش أكثر من ١٣٠ مليون شخص الآن في الفقر المدقع. وضاعت عقود من التقدم الإنمائي.

وقد كشفت الجائحة، من نواح عديدة، عن ضعفنا وأكدت على الأهمية الحاسمة لتعددية الأطراف والتضامن الدولي. فيجب علينا أن "نعيد بناء" عالم أكثر إنصافا واستدامة وإنسانية.

ويجب أن نبدأ بالوصول الشامل والعادل إلى اللقاحات. ويجب حل هذه المسألة باعتبارها مسألة أخلاق وتضامن عالميين.

إن "فجوة اللقاحات" الجائرة "عامل مضاعف للفجوات".

يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الانتعاش الاقتصادي العالمي ليس "عالميا" بسبب اتساع الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة "المطعمة" والاقتصادات الناشئة أو النامية "غير المطعمة". وستكون المحصلة النهائية هي القضاء على ٤,٥ تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي التراكمي بحلول عام ٢٠٢٥.

ويجب علينا أن نزيد بشكل كبير وعاجل من فرص الوصول إلى اللقاحات على الصعيد العالمي. وقد نجحت كازاخستان في إنتاج لقاحها الخاص "كازفاك". ويجري تطوير لقاحين آخرين. ونحن على استعداد لتقاسمها ثنائيا أو في إطار مرفق كوفاكس.

وتكتسي منظمة التجارة العالمية أهمية كبيرة لضمان سلاسل إمداد للسلع الطبية الأساسية والحصول العادل على اللقاحات. وتدعو كازاخستان أعضاء منظمة التجارة العالمية، بصفتها رئيسة المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، إلى تحقيق نتيجة مجدية بشأن استجابة منظمة التجارة العالمية لجائحة كوفيد-١٩.

ونحتاج كذلك إلى المزيد من التعاون المركز بين الحكومات والصناعات الصيدلانية بشأن التراخيص ونقل التكنولوجيا والدعم التقني.

وفي غضون ذلك، يخضع الانتعاش الاقتصادي للعديد من "المجاهيل المعلومة" الأخرى، بما في ذلك توترات التكنولوجيا. إن سيناريو "ستار حديدي اقتصادي" تقتسم فيه تكنولوجيات وقواعد مختلفة الاقتصاد العالمي، أصبح أكثر احتمالا.

وهذا السيناريو قد يقيد بشدة الدول التي ترغب في التجارة عالميا وتؤمن الإمدادات ذات الصلة بالتكنولوجيا. وقد تضطر، حرصا منها على تجنب الانحياز إلى جانب واحد، إلى تشكيل "حركة عدم انحياز تكنولوجية" للتخفيف من المخاطر عند تقاطع التكنولوجيات والجغرافيا السياسية.

السيدات والسادة

إن مستويات ثاني أكسيد الكربون عالية على نحو قياسي. وقد أصبحت حرائق الغابات والأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف الوضع الطبيعي الجديد، مدمرة السكان ومتسببة في الكثير من المعاناة الإنسانية التي يمكن تفاديها.

إن مناخ كازاخستان، بوصفها بلدا كبيرا غير ساحلي، يحتر بأسرع من المتوسط العالمي ويهدد سكاننا واقتصادنا.

وقد ارتفع متوسط درجات الحرارة السنوية درجتين مئويتين في السنوات ال ٧٥ الماضية مع الجفاف الخطير الذي يضرب الآن مرتين كل خمس سنوات.

وتعتزم كازاخستان تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠ استجابة لذلك. وسنطلق استراتيجية وطنية للتنمية منخفضة الكربون بحلول عام ٢٠٥٠ في الشهر المقبل لخفض اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة عن مستويات عام ٢٠٠٨.

وبما أن ما يقرب من ٧٠ في المائة من توليد الكهرباء في كازاخستان يعتمد على الفحم، فإن الانتقال في مجال الطاقة يمثل تحديات كبيرة.

وسيكون الحصول على التمويل الأخضر والتكنولوجيات الخضراء أمرا حاسما لهذا التحول، ونتطلع إلى مؤتمر الأطراف السادس والعشرين المقبل في غلاسكو من أجل التزام واضح بشأن هذه المسائل. وسيكون العمل المناخي الطموح بلا معنى بدون تمويل أخضر طموح.

كما أننا نولي أهمية كبيرة للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كونمينغ (الصين) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وإذ ننتقل إلى أفغانستان، فإننا نؤيد دعوة مجلس الأمن إلى إنشاء حكومة جديدة شاملة للجميع وتمثيلية، من خلال المفاوضات.

ويجب وضع نظام قائم على توافق الآراء حيث يمكن للمجموعات ذات القيم والخلفيات الإثنية والدينية والجنسانية المختلفة أن تتعايش في نفس البلد.

وبصفة عامة، تتصور كازاخستان أفغانستان دولة مستقلة حقا وذات سيادة تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها. ويجب على أفغانستان أن تواصل الوفاء بالتزاماتها الدولية وأن تضمن خلو أراضيها من الإرهابيين والمخدرات والمتّجرين بالبشر.

ومهما كانت انتماءاتنا السياسية أو مشاعرنا الشخصية، يجب ألا نتخلى عن شعب أفغانستان الآن.

وينبغي أن تكون الحالة الإنسانية الخطيرة أولويتنا المطلقة. ويجب أن تتاح لوكالات الأمم المتحدة والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة فورية وآمنة ودون عوائق.

وقد وفرت كازاخستان نقلا مؤقتا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من مكاتب الأمم المتحدة في أفغانستان. ونحن على استعداد لتوفير منصة لوجستية للمساعدات الإنسانية إلى أفغانستان، فضلا عن المساهمة بحصتنا العادلة.

ويمكن للمبادرة الكازاخستانية لإنشاء مركز إقليمي تابع للأمم المتحدة في ألماتي أن تخدم هذه المهمة الحاسمة الأهمية. ونحن على استعداد للعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والجيران الإقليميين والدول والمنظمات المهتمة.

ويعتمد استقرار أفغانستان في المستقبل على التنمية الاقتصادية. فأفغانستان ليست تهديدا بل هي فرصة. وإذا ما كانت أفغانستان موحدة ومستقرة، فيمكنها أن تسهم في تنمية وسط آسيا.

أصحاب السعادة،

أنتقل إلى العديد من قضايا الأمم المتحدة الهامة الأخرى، بما في ذلك الحاجة إلى تنشيط نزع السلاح.

ففي الشهر الماضي، في ٢٩ آب/أغسطس، أحيينا الذكرى السنوية الثلاثين لقرار إغلاق موقع الاختبار النووي في سميبالاتينسك والتخلي عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم.

وتحث كازاخستان مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بالقضاء التام على الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٤٥، الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة.

وبالمثل، هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به ضد التهديدات البيولوجية الوجودية. وقد اقترحت العام الماضي إنشاء وكالة دولية للسلامة البيولوجية. هذه فكرة جريئة وطموحة، ولكننا نعتقد أنها حسنة التوقيت. والحوار المفتوح والشفاف مع جميع أصحاب المصلحة مستمر.

لقد تعرض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة لانتكاسة كبيرة.

فقد تأثرت أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ما مجموعه ٩١ بلدا، بشكل غير متناسب بهذه الجائحة نظرا لمحدودية إمكانياتها للاستجابة للصدمات وتعرضها بشدة لمواجهة أزمة مديونية.

وكازاخستان بصفتها الرئيس العالمي للبلدان النامية غير الساحلية، تناشد جميع وكالات الأمم المتحدة العمل معا لتنفيذ خريطة الطريق لعام ٢٠٢٤ من أجل التنفيذ السريع لبرنامج عمل فيينا.

وسيظل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بعيد المنال إلى أن تكون لدى جميع البلدان القدرة المالية على الاستثمار في مستقبل مستدام وشامل للجميع. وفي هذا الصدد، ندعو على وجه التحديد جميع الشركاء الإنمائيين إلى التصدي معا لمسألة السيولة الدولية ومواطن الضعف المتعلقة بالديون. ***

ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن ٢٧٠ مليون شخص سيواجهون نقصا في الأغذية هذا العام.

وكازاخستان منتج ومصدر رئيسي للحبوب وعضو مؤسس في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، التي عقدت جمعيتها العمومية الرابعة الشهر الماضي في عاصمتنا.

وندعو المستثمرين الأجانب إلى الانضمام إلينا في تشكيل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا للزراعة المستدامة.

فالتنمية المستدامة لا تعتمد على النمو الاقتصادي فحسب، بل تعتمد أيضا على التنمية الاجتماعية والسياسية.

وأصبحت دولة كازاخستان، التي بلغ عمرها ٣٠ عاما، ناضجة وبارعة بالفعل. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بدأنا ننتقل من بناء الدولة من القمة إلى القاعدة، الذي أثبت فعاليته القصوى في المرحلة المبكرة لقيام الدولة، إلى تعزيز الديمقراطية من القاعدة إلى القمة. ونهدف إلى توطيد التزامنا الديمقراطي وتعزيز مشاركة المواطنين على نطاق أوسع في الحكم.

فعلى سبيل المثال، أدخلنا الانتخاب المباشر لرؤساء البلديات في المناطق الريفية للمرة الأولى. وسيضع هذا المزيد من القوة والسيطرة في أيدي أكثر من ٤٠ في المائة من المواطنين الكازاخستانيين. وسنفعل الشيء نفسه مع رؤساء بلديات المقاطعات في عام ٢٠٢٤.

وتماشيا مع مفهوم الدولة التي تستمع إلى مواطنيها وتستجيب إليهم، أطلقت حكومتي منذ عام ٢٠١٩ أربع مجموعات من الإصلاحات الديمقراطية الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ومكافحة الفساد.

وعلى سبيل المثال، اقترحت مؤخرا تطبيق الحصة الحالية التي تبلغ ٣٠ في المائة المخصصة للنساء والشباب في قوائم الأحزاب الانتخابية على التشكيل البرلماني النهائي.

ولا يوجد مجال للتهاون. فهدفنا هو زيادة تحسين كفاءة الدولة والشفافية والقدرة التنافسية للعملية السياسية. وسيكون للإصلاحات السياسية متابعة دينامية.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، صدقت كازاخستان على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يلغي عقوبة الإعدام.

وفي حزيران/يونيه، أقرت الحكومة خطة شاملة لحماية حقوق الإنسان، تضع إطارا مؤسسيا طويل الأجل.

وبالتعاون الوثيق مع شركائنا الدوليين، نعمل جاهدين للقضاء على الاتجار بالبشر، الذي يتطلب تعاونا عالميا استثنائيا.

ونحن مرشحون لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤. وفي حالة انتخاب كازاخستان، فإنها ستسعى جاهدة إلى تقديم مساهمة حقيقية للمجلس.

كما نهدف إلى تعزيز "الصلة بين الديمقراطية والدين والتنمية" خلال المؤتمر السابع لزعماء الأديان العالمية والتقليدية الذي سوف يعقد في نيسان/أبريل المقبل في كازاخستان.

وإذ ننتقل إلى وسط آسيا، نرى، على الرغم من التحديات التي تواجه الاستقرار والأمن، تعزيزا تدريجيا للتعاون السياسي والاقتصادي. وتفضي ثلاث مؤتمرات قمة غير رسمية في وسط آسيا، آخرها عقد في الشهر الماضي، إلى منطقة أكثر تعاونا وقدرة على الصمود.

وتهدف سياستنا الإقليمية إلى الاستعاضة تدريجياً عن سياسات المحصلة الصفرية و"القوة تصنع الحق" و"اللعبة الكبرى" بتعاون حقيقي ومكسب كبير متمحور حول الإنسان في قلب آسيا.

وهذا يتيح فرصا لزيادة مشاركة المجتمع العالمي مع كازاخستان ووسط آسيا. ونعلق أملا كبيرا على أطر الحوار الإقليمية لمجموعة الدول الخمس "C5+" مع الجهات الفاعلة الرئيسية خارج المنطقة.

وفي هذه الشراكات، نؤكد على التحديات المتعلقة بالمياه في وسط آسيا، بما في ذلك ندرة المياه وتدهور الجودة وعدم كفاءة الاستخدام. ويرتبط الأمن المائي في منطقتنا ارتباطا وثيقا بالطاقة والغذاء والبيئة.

وعلى الرغم من المصالح المتباينة للدول المشاطئة، لا تزال كازاخستان ملتزمة بإنشاء اتحاد إقليمي للمياه والطاقة الكهرومائية لتنسيق السياسات المختلفة نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

تظل كازاخستان، التي تقع عند ملتقى الحضارات للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ملتزمة بسياستها الخارجية البناءة المتوازنة. ونحن نتمتع بعلاقات جيدة مع جميع جيراننا المباشرين، الدول الغربية والاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية والشرق أوسطية.

فهذه هي روح المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وفي العام المقبل، ستستضيف كازاخستان، التي تترأس المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، مؤتمر قمة للاحتفال بذكراه السنوية الثلاثين.

وعالمنا مترابط وهش على حد سواء.

وإننا بحاجة ماسة إلى تعددية أطراف مجدية تحقق نتائج للناس وتعبر بشكل فعال عن التضامن العالمي.

ونحن بحاجة إلى مشاركة أكبر بكثير وتعاون حقيقي من المنظمات والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والأعمال التجارية والسلطات المحلية والإقليمية، وكل ذلك في خدمة الصالح العام.

ولا شيء آخر سيؤمن مستقبلنا المشترك. ولا يمكن لأي دولة أن تنجح أو تزدهر بمفردها، فلا يوجد لقاح أو حدود لذلك.

وهذه اللحظة تمثل فرصة جماعية لتغيير العالم إلى الأفضل.

وشكرا لكم.

المرفق الرابع

خطاب السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج

السيد الرئيس، أصحاب السعادة،

إننا نواجه ثلاث أزمات في نفس الوقت: أزمة مناخية وأزمة صحية وأزمة اقتصادية. وجميعها تستدعي استجابة منسقة. وجميعها تؤكد على سبب حاجتنا إلى التعاون الدولي.

وعلينا أن نذكر أنفسنا بقوتنا الجماعية. فقد ولدت الأمم المتحدة من رحم أزمة. وذلك لأن الأزمات يمكن أن تفضي إلى زيادة الوحدة والعزم. ويجب أن نستغل الزخم الذي تولّد وأن نتخذ إجراءات.

السيد الرئيس،

نحن نعرف الطريق الذي يتعين علينا أن نسلكه - ولدينا خطة: فخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة هما خريطة الطريق للعالم الذي نريده.

وأود أن ابدأ بالتغير المناخي الذي نشهد آثاره بالفعل. فقط اسأل الكثير من الناس الذين شهدوا المجاعة المدمرة والفيضانات وحرائق الغابات. وسنعمل معا على الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية تمشيا مع هدف اتفاق باريس.

سيتطلب الانتقال إلى مجتمع منخفض الانبعاثات تغييرا عميقا وسيتيح ذلك أيضا فرصا للعمالة والنمو. ولضمان انتقال منصف وعادل يجب علينا أن نخفض الانبعاثات - وليس الوظائف. ويجب أن نستثمر في مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الجديدة. ويجب أن نحدّد تكلفة انبعاثات الكربون. وسوف يرقى المستثمرون والشركات إلى مستوى التحدي بمجرد وضع الحوافز المناسبة.

وقد عززت بلدان كثيرة أهدافها. ويتعين على المزيد من البلدان، ولا سيما الاقتصادات الكبيرة أن ترفع مستوى طموحها قبل مؤتمر الأطراف السادس والعشرين.

ونحن نقوم بدورنا في ذلك الصدد. ويتمثل هدف النرويج الجديد في خفض انبعاثاتها بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل - والمضي نحو نسبة ٥٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

وسنواصل أيضا الشراكة مع البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.

السيد الرئيس،

للتصدي لتغير المناخ فنحن بحاجة إلى استعادة صحة المحيطات على وجه السرعة. ويمكن للمحيطات الصحية والمنتجة أن تساعدنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن نعلم ما يجب القيام به.

لقد قدم الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات خطة عمل طموحة. وينبغي أن يشكل ذلك الأساس للمناقشات بشأن المحيطات في المضي قدما. ويجب أن تسير الحماية الفعالة والإنتاج المستدام والرخاء المنصف جنبا إلى جنب. وبدون محيطات صحية سنواجه جميعا مستقبلا مجهولا.

وتعهد أعضاء الفريق بإدارة جميع مناطق المحيطات بشكل مستدام بحلول عام ٢٠٢٥. وهذا يمثل ثلث المناطق الاقتصادية الخالصة في العالم. وهذا هدف جريء ولكن ما يزال طموحنا أكثر جرأة: فنحن ندعو جميع دول المحيطات والمناطق الساحلية إلى التعهد بالتزام مماثل بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد الرئيس،

لقد بينت لنا جائحة كوفيد-١٩ مرة أخرى أن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية. كما أظهرت لنا ما يمكننا تحقيقه معا: اللقاحات الفعالة التي تم تطويرها في وقت قياسي. ولكن يجب علينا ألا نقف عند هذا الحد.

ويتعين علينا إصلاح وتعزيز البنية الصحية العالمية لمنع التهديدات المستقبلية والكشف عنها والتصدي لها. ونحن بحاجة إلى أن تكون منظمة الصحة العالمية ممولة تمويلا كاملا وأن تضطلع بدور مركزي وتنسيقي.

ويجب أن نستثمر في الصحة ويجب أن نبني نظما صحية وطنية قوية وأن نكفل التغطية الصحية الشاملة.

فهناك عدم مساواة شديدة في توزيع اللقاحات. حيث تمكنت بعض البلدان من تطعيم سكانها وهي في طريقها إلى الانتعاش. وبالنسبة لبلدان أخرى فإن نقص اللقاحات وضعف النظم الصحية يشكلان مشكلة خطيرة. وفي أفريقيا يحصل أقل من شخص واحد من كل ٢٠ شخصا على التطعيم الكامل. وفي أوروبا يتلقى واحد من كل اثنين لقاحا كاملا. وهذا إجحاف واضح.

وفي بعض البلدان، يبدو أن العقلية السائدة هي أن الجائحة قد انتهت - بينما تواجه بلدان أخرى موجات هائلة من العدوى. والنتيجة هي عالم أكثر انفصالا وهو أمر غير مقبول وخطير. والحقيقة هي أن الجائحة لم تنته بعد ولن تنتهي إلا عندما يتحقق هذا في جميع أنحاء العالم. ويتعين علينا تسريع عملية التطعيم في جميع أنحاء العالم.

وتفخر النرويج بأن تشارك في رئاسة مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ التي أطلقت لتعزيز المساواة في الحصول على الاختبارات والعلاجات واللقاحات. كما أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص مثل اتحاد صناعات الورق الأوروبية وGavi جزء من الحل. فلنتفق جميعا على أن تمويل التأهب للجوائح استثمار سليم - وسوف نستفيد جميعا من العوائد.

ويتعين علينا تمويل انتعاش مستدام. ولدينا فرصة لتحقيق ذلك بشكل صحيح: يجب أن ننسق جهودنا وفقا لخريطة طريقنا– خطة عمل عام ٢٠٣٠. ويجب أن نستثمر في التحول الأخضر. ويجب أن نستثمر في الناس، لا سيما النساء والفتيات. ويجب أن نفي بوعد أهداف التنمية المستدامة، ألا نترك أحدا وراءنا.

ولمواجهة ذلك، يجب علينا تأمين الرفاه في المستقبل للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة. إن تعبئة الموارد المحلية أمر بالغ الأهمية لإعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى نظم ضريبية عادلة وفعالة – ليس فقط لتوليد الإيرادات ولكن أيضا لبناء الثقة في الحكومة. ويعدُّ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إطار جديد للإصلاح الضريبي الدولي خطوة هامة إلى الأمام.

فبدون التجارة والاستثمارات العالمية، لا يمكننا التصدي للتحديات التي نواجهها. وسيتطلب ذلك خلق فرص عمل، فضلا عن الانفتاح والتجارة القائمة على القواعد وتقليل الحواجز التجارية. فالتجارة الحرة توفر حلولا مربحة للجميع أما النزعة الحمائية فإنها لا تفعل ذلك.

السيد الرئيس،

إن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لبناء مجتمعات مزدهرة وحرة. وهو الأساس أيضا لبناء مجتمعات منصفة ومستقرة. ويتعين على كل من يؤمن بالديمقراطية أن يدافع الآن عن قيمها الأساسية.

وعلى الصعيد الشخصي، أقف هنا كرئيس للوزراء خسر الانتخابات في الأسبوع الماضي. فبعد ثماني سنوات ستتنحى حكومتي وتسلمها إلى فريق جديد. وآمل أن ينجح في دفع بلدنا إلى الأمام. إنني أذكر ذلك لأن الانتقال المنظم لا يمكن اعتباره أمرا مسلّما به. ولأن الديمقراطية الفعلية يمكن أن تساعد في الحد من انعدام الثقة داخل البلدان وفيما بينها. أي عدم الثقة الذي يشير إليه الأمين العام في "خطتنا المشتركة".

وينبغي أن يكون تدهور الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مصدر قلق لنا جميعا. إننا نشهد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من العالم، في فنزويلا والفظائع والنزاع في إقليم تيجراي وتدهور الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك الروهينغيا على سبيل المثال وليس الحصر. ونحن نعول على مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية للقيام بدور استباقي.

ونشعر بالجزع والحزن إزاء التطورات الأخيرة في أفغانستان. لقد شهد الأفغان تقدما كبيرا في حالة حقوق الإنسان خلال العقدين الماضيين. وتم تحسين نظم الرعاية الصحية وتلقى ملايين الأطفال التعليم. ويجب حماية هذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

ويساورنا الآن قلق عميق إزاء حقوق النساء والفتيات، والأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية وعرقية وجنسية وجنسانية.

ونخشى على أولئك المعرضين للخطر بسبب عملهم على النهوض بالحريات الأساسية. وسنواصل دعمهم وبقية فئات الشعب الأفغاني.

وسنحكم على حركة طالبان من خلال أفعالها وليس أقوالها. إن تشكيل الحكومة المؤقتة غير مشجع في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

إن للتحديات العالمية تأثيرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين.

لقد ناقش مجلس الأمن مرتين هذا العام الآثار الأمنية لتغير المناخ.

ومن أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة فإن منع نشوب النزاعات وحفظ السلام ونزع السلاح أمور حيوية.

ويجب علينا أن نحافظ على القواعد والهياكل التي تساعد على صون السلام فضلا عن تعزيزها.

ويجب علينا ضمان عدم عكس مسار التقدم في هذا المجال. ويجب علينا حماية وتعزيز إطار نزع السلاح النووي وعدم الانتشار – لا سيما معاهدة عدم الانتشار.

وربما يهدد التنافس بين القوى العظمى الاستقرار الاستراتيجي. ويكتسي الحوار والتعاون في هذا الصدد أهمية بالغة. إن تمديد معاهدة ستارت الجديدة خطوة تحظى بالترحيب في المضي قدما.

ويجب التمسك بالقاعدة الدولية ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل. ويجب التصدي للتهديد المتزايد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس،

إن السلام الدائم عنصر هام لصون الأمن في الأجل الطويل. ونشجع خلال عملنا في مجلس الأمن الحوار والشراكات والدبلوماسية الوقائية.

وينبغي للمجلس أن يتصدى للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان لكي يحافظ على أهمية دوره. ويجب عليه عدم إغفال الحالات الصعبة.

لقد كان اعتماد القرار بتمديد ولاية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا مشجعا ويبعث الأمل في إيجاد حل سياسي لهذا النزاع الطويل الأمد.

وتضطلع عمليات الأمم المتحدة للسلام بدور رئيسي في جميع أنحاء العالم. وتؤيد النرويج بقوة مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام.

ويشمل ذلك تقديم الدعم المالي لتعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة للسلام على الاضطلاع بولايتها. ولا سيما ولايتها في مجال تسهيل العمليات السياسية وحماية المدنيين وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وثمة تحدٍّ آخر يتمثل في مسألة الأمن البحري والقرصنة. ونحن بحاجة إلى استجابة عالمية متكاملة لجعل المحيطات آمنة.

ويقع نحو ٩٠ في المائة من حوادث القرصنة في خليج غينيا. وتسعى النرويج إلى النهوض ب هذه المسألة في مجلس الأمن، بالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة.

السيد الرئيس،

في الختام، أود أن أشيد بالأمين العام على التقييم الواقعي الذي يقدمه في "خطتنا المشتركة". لقد أعطينا الخيار بين الانهيار وتحقيق إنجاز. وما زلت متفائلا.

كما يجب أن نعتبر الأزمات التي نواجهها الآن دعوتنا إلى العمل. ويجب أن نركز على كل ما يمكن كسبه من العمل معا. وهناك سبيل للمضي قدما. ولقد رسمنا بالفعل مسارنا؛ فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي خارطة طريقنا. وينبغي ألا نتردد. وينبغي أن نتكاتف ونبدأ على الفور.

شكرا.